



PROVISIONAL
A/35/PV.58
12 November 1980
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والخمسين

المعقودة بالمقر، في نيويورك
يوم الأربعاء، ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد الصفار
(نائب الرئيس)
(البحرين)

— سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٢٨] : (تابع)

- (أ) تقارير اللجنة الخاصة لمناخضة الفصل العنصرى
(ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناخضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية
(ج) تقارير الأمين العام

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطاقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطاقة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١١ / ٠٠مواصلة نظر البند ٢٨ من جدول الأعمال

سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

- (أ) تقارير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/35/22 و Add.1-3) :
- (ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية (A/35/36) :
- (ج) تقارير الأمين العام (A/35/358 و A/35/509) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أذكر السادة الممثلين بأن الجمعية العامة قد قررت فى جلستها العامة الثالثة التى عقدت فى ١٩ من أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ أن المنظمات التى لها اهتمام خاص بمسألة الفصل العنصرى يسمح لها بأن تستمع إليها اللجنة السياسية الخاصة. فى هذا الصدد ، أود أن أخطر الجمعية بأن المنظمات التالية قد طلبت الاستماع إليها بشأن البند ٢٨ من جدول الأعمال : اللجنة الأمريكية لافريقيا ، لجنة الكنائس للشؤون الدولية - مجلس الكنائس العالمى ، الاتحاد الدولى للنقابات الحرة ، صندوق الدفاع الدولى والمعوننة ، مركز المسؤولية المشتركة فيما بين العقائد ، مجلس السلام العالمى ، الكنائس اللوثرية العالمية ، الجبهة السوداء الوطنية المتحدة .

أقترح أن تدعو الجمعية العامة اللجنة السياسية الخاصة للاجتماع يوم الخميس ١٣ من تشرين الثانى / نوفمبر للاستماع الى هذه المنظمات .

هل لى أن أعتبر ان الجمعية توافق على هذا الاقتراح ؟

لقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أذكر الممثلين أيضا بأنه طبقا لمقرر الجمعية فان قائمة المتحدثين بشأن هذا البند سوف يتم اقبالها فى الساعة الثانية عشرة ظهراً اليوم .

السيد كوه (سنغافورة) (الكلمة بالانكليزية) : من المعتقدات الأساسية لمنظمتنا المساواة بين الأجناس . وسياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا هي دون شك انتهاك مستمر وصارخ لهذا المبدأ . لهذا السبب ، فان العالم أجمع يؤيد كفاح السود والملونين في جنوب افريقيا ضد الفصل العنصرى ومن أجل المساواة العنصرية .

أود أن استعرض بايجاز التقدم الذى تم احرازه في العام الماضى في كفاحنا ضد الفصل العنصرى . أولا ، فيما يتعلق بالجهة الوطنية ، فان الكفاح ضد الفصل العنصرى خلال العـام الماضى قد تكثف داخل جنوب افريقيا وزاد مستوى المقاومة الوطنية كما تشهد على ذلك الحقائق التالية .

أولا ، كانت هناك انتفاضة على المستوى الوطني من قبل الطلبة السود ضد التفرقة العنصرية في التعليم . ثانيا ، كانت هناك موجة لم يسبق لها مثيل للاضرابات من قبل العمال السود . ثالثا ، كانت هناك مقاطعة لوسائل النقل العام ، واضراب عن دفع الايجار . رابعا ، كانت هناك مقاومة ضد الازالة الجبرية للمجتمعات الافريقية . خامسا ، كانت هناك حملة وطنية لاطلاق سراح نيلسون مانديلا وغيره من المسجونين السياسيين . سادسا ، لقد كثفت حركات التحرير الوطني من كفاحها المسلح والسرى ضد مراكز الشرطة ، واحدى المنشآت الصناعية الرئيسية التي تحول الفحم الى بترول . وخلال العام الماضي ، فان حكومة جنوب افريقيا قد حاولت أن تزيل بعض المظاهر السطحية لنظام الفصل العنصرى ، وقد أعلنت بصوت عال أنها تنوى القيام باصلاحات . وقد ذهب أحدهم وزراء جنوب افريقيا خلال جولة له خارج بلاده الى حد القول :

"اننا لن نسكت حتى تختفي التفرقة العنصرية من مجموعة القوانين ومن الحياة اليومية

في جنوب افريقيا ، وهذه عقائد تشارك فيها حكومة بلادى " .

ومع ذلك يجب ألا يخدع العالم بالبلاغة التي تتعلق بالاصلاح ، لأن حقيقة المسألة هي أنه فيما يتعلق بالدعمات الأساسية لنظام الفصل العنصرى ، مثل الفصل في الاقامة والفصل في التعليم وفي أجهزة الحكم الذاتية لمختلف المجموعات العنصرية ، فان موقف حكومة جنوب افريقيا هو أن هذه المسائل غير قابلة للتفاوض .

وخلال العام الماضي فان حكومة جنوب افريقيا ، قد أعلنت عن خطط لاقامة أطر دستورية يمكن في ضوئها أن يعطى الطونون والهنود ما يشبه المشاركة في السلطة مع الأغلبية الافريقية المحرومة من جميع حقوقها . ولحسن الحظ فان تلك الخطط قد رفضتها المجتمعات الملونة والهندية التي لا تزال تدافع عن المساواة العنصرية .

وفيما يتعلق بالكفاح على المستوى الدولي ، فاني سأبدأ بأن أذكر بالقرار التاريخي لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٤١٨ (١٩٧٧) الذى فرض حظرا على تصدير الأسلحة الى جنوب افريقيا . وفي بياني في العام الماضي ، فقد طالبت بالتنفيذ الدقيق لحظر الأسلحة . ما هي القرائن التي برزت في العام الماضي ، فيما يتعلق بتنفيذ حظر الأسلحة ضد جنوب افريقيا ؟ طبقا للتقرير الخاص الذى أعدته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى والوارد في الوثيقة A/35/22/Add.1 وطبقا

لما قاله السيد الموقر رئيس تلك اللجنة السفير كلارك من نيجيريا ، فان الميزانية العسكرية لحكومة جنوب افريقيا قد زادت بصورة ضخمة خلال العام الماضي . ورغم حظر الأسلحة ، فان جنوب افريقيا قد استطاعت أن تحصل على كميات ضخمة من الأسلحة والمعدات الاخرى . وفي ضوء ذلك ، فانه لا شك أن هناك بعض الوسائل التي تحصل بها جنوب افريقيا على تلك الأسلحة والمعدات ، ويجب أن نسد تلك الطرق . وعلى ذلك فاننا نؤيد اقتراح السفير كلارك لتقوية الجهاز الذي يشرف على حظر الأسلحة .

وانني أود أن أكرر تأييدي لاقتراح الدول الاسكندنافية بأن يتخذ مجلس الأمن التدابير المناسبة من أجل تنفيذ وقف الاستثمارات الأجنبية والقروض المالية الى جنوب افريقيا في وقت مبكر . وهناك مسألة اخرى أود أن أتناولها قبل أن أختم كلمتي ، وهي مسألة خالفية تتعلق بالتعاون النووي بين بعض الدول الغربية وجنوب افريقيا . والنقطة البسيطة التي أود أن أتقدم بها ، هي أنه طالما أن جنوب افريقيا ليست طرفا في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وطالما أن الضمانات الكاملة ليست مطبقة على برنامجها النووي ، فانه ليست هناك أية طريقة فعالة يمكن بها أن نمنع جنوب افريقيا من تطوير الأسلحة النووية . ولهذا السبب ، فان الدول الغربية التي تمنع جنوب افريقيا بالتكنولوجيا والمعدات النووية يجب أن تعيد النظر بجدية فيما اذا كان عليهم أن تستمر في تعاونها النووي مع جنوب افريقيا . وعلى الأقل فان تلك الدول الغربية يجب أن تصر على ضرورة انضمام جنوب افريقيا الى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية أو أن تقبل تطبيق الضمانات الكاملة على برنامجها النووي بالكامل .

وعلى المستويين المحلي والدولي ، فان العام الماضي يجب النظر اليه على أنه كان فترة تقدم ولم يكن فترة تأخر . فمن ناحية ، فان حكومة جنوب افريقيا أصبحت أكثر عزلة مما كانت عليه منذ عام . وثانيا فان المجتمع الدولي قد رفض بقوة سياسة البانتوستانات التي تتبعها جنوب افريقيا . ولم تعترف أية دولة عضو في الأمم المتحدة بالترانسكاى أو بويتاتسوانا أو فندا . وثالثا ، فان حصول زمبابوى على الاستقلال وسياستها التي تتبعها في المساواة العنصرية ، هما عنصران ايجابيان ، ان لا شك أنه سيكون لهما أثر على التطورات في داخل جنوب افريقيا . وداخليا فان الكفاح قد تكثف ، مما يؤدي بالمرء الى أن يتوقع ما أقتبسه من السفير كلارك حيث قال :

" ان تغييرا جذريا سيحدث في جنوب افريقيا معيدا كرامة الانسان الى الجميع،

ربما خلال الخمس السنوات القادمة". (A/35/PV.56,P.6) .

ورغم تأخر الوقت ، فانه ربما لا يكون متأخرا بدرجة تمنع من وقوع كارثة دموية في جنوب افريقيا . وعلى ذلك وبينما يستمر المجتمع الدولي في تكثيف ضغوطه على حكومة جنوب افريقيا ، فاننا يجب أن نستم في الأمل بأن القادة البيض في ذلك البلد سيعودون الى الرشده وسيوافقون على تصفية نظام الفصل العنصرى الشرير ، حيث لا يزال أمامنا وقت لتفادى كارثة .

السيد ران (هنغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : رغم أن عملية تصفية الاستعمار قد

دخلت مرحلتها النهائية وأحرزت حركات التحرير الوطنية التي تتمتع بتأييد القوى التقدمية في العالم تقدما ناجحا ، فانه يؤسفني أن أشير هذا العام مرة اخرى الى أن مركزا أماميا لنظام القهر العنصرى لا يزال موجودا في جنوب افريقيا .

ان الأمم المتحدة تبذل جهودا متزايدة لفرغى مقاطعة كاملة على نظام الفصل العنصرى والقضاء

عليه من الوجود مرة واحدة وإلى الأبد . ومع كل ، فان حكومة هنغاريا تشعر بالقلق العميق لأنفسه في حين أن الأمم المتحدة تبذل قصارى جهدها من أجل الشعوب المقهورة في الجنوب الافريقي ، فان الارهاب مازال موجودا هناك بكامل قوته .

ان النظام العنصرى في بريتوريا يشن حربا عنصرية ضد الملايين ، ويواصل احتلاله غـير المشروع لناميبيا ، ويهدد البلدان المجاورة ذات السيادة والمحبة للسلام ، ويخلق موقفا متفجرا خطيرا في ذلك الجزء من القارة الافريقية .

ان الدراسة الدقيقة للتقارير المقدمة من اللجنة الخاصة المناهضة للفصل العنصرى فى السنوات الأخيرة تكشف أن النظام العنصرى في جنوب افريقيا يزداد يوما من تسليحه . كما أن نفقات التسليح ازدادت بشكل كبير في السنوات الأخيرة نتيجة للمساعدات المالية من قبل البلدان الامبريالية ومن المؤسسات الدولية التي تقع تحت نفوذها . ولا أذيع سرا عندما أقول بأن أكبر ترسانة صناعية حربية في القارة الافريقية قادرة على انتاج أسلحة نووية لم توجد في جنوب افريقيا الا بمساعدة تلك البلدان ، والشركات المحتكرة التابعة لها .

ووفقا للمبانيات الاحصائية ، فان لكل مدني أبيض في جنوب افريقيا ، يوجد أكثر من سلاحين ناريين ، وليس من الصعب أن نخمن ضد من توجه تلك الأسلحة . وعلاوة على ذلك ، فقد أنشأ هذا النظام أقوى جيش من المرتزقة في القارة ، ويتم تدريبه ويعمل ضد مواطنيه الذين يرفضون سياسة القهر والاستغلال ضد شعب ناميبيا المحتل ، وضد الجيران المسالمين الذين ركزوا جهودهم من أجل توفير حياة جديدة بكرامة الانسان لشعوبهم .

ان مجرد وجود أنغولا الحرة تعتبره بريتوريا تهديدا لنظام حكمها. لذلك ، بذل العنصريون عدة محاولات لكي يوجهوا بالقوة تنمية تلك المستعمرة البرتغالية السابقة نحو الاتجاه الذى يرضيهم . ومع ذلك لم ينجحوا وهم يعملون الآن على تسليح أنفسهم لشن المزيد من العدوان . وهذا هو السبب الذى من أجله اضطرت الأمم المتحدة أن تعلن المرة تلو المرة أن نظام الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين .

من واجبنا ، ومن مهمة الجمعية العامة ، وسائر محافل الأمم المتحدة ، أن تضع نهاية لذلك التهديد . ووفقا للمبدأ الثابت لسياسة هـنغاريا فان وفد بلادى يبذل قصارى جهده للعمل على تحقيق هذه المهمة والوفاء بها . ولقد أظهرت حكومة هـنغاريا الشعبية اسهامها في الكفاح الدولي ضد الفصل العنصرى ، وتهديده للشعوب المقهورة في الجنوب الافريقي في المحافل والمستويات العديدة ، وهنا في الأمم المتحدة كعضو مؤسس للجنة الخاصة المناهضة للفصل العنصرى ،

وفي كل المحافل الدولية الأخرى ، وعن طريق المشاركة في برامج الاجراءات الدولية مثل العام الدولي لمناهضة الفصل العنصرى ، وقد قمنا بذلك على المستوى الثنائي أيضا عن طريق تقديم التأييد الحاسم والفعال لحركة التحرير في جنوب افريقيا ولشعبها المقهور، في جهود التنمية الثقافية والاجتماعية والسياسية .

وعلاوة على ذلك ، فان جمهورية هنغاريا الشعبية قد انضمت الى كل المعاهدات والمواثيق الدولية الرئيسية التي تم ابرامها لتحقيق المساواة في الحقوق المدنية والانسانية ، والقضاء على التمييز ضد المواطنين على أساس العنصر أو الجنسية وغيرها .

وتمشيا مع مبدأ سياسة حكومة بلادى وموقفها الصلب ضد الفصل العنصرى ، فان وفد بلادى على استعداد للتعاون مع أولئك الذين يحاولون اتخاذ أكثر الخطوات فعالية للقضاء نهائيا على نظام الفصل العنصرى . وبالإضافة الى التقارير السابق الاشارة اليها ، الصادرة عن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، فان تقرير الأمين العام الذى قدمه وفقا للقرار ٢٥/٩ الصادر عن لجنة حقوق الانسان يحمي أهم ميدان لاتخاذ خطوات لتحقيق تقدم نحو انهاء التعاون مع جنوب افريقيا . وهذه الوثيقة تضم أسماء أكثر من ٢٤٠٠ مصرف ، ومؤسسة ، وعدة هيئات ومنظمات موجودة أساسا في الغرب ، وبشكل خاص في دول حلف شمال الاطلسي ، تقدم المساعدة للنظام الاستعماري والعنصرى في جنوب افريقيا .

ويدون التعاون المالي والاقتصادى والعسكرى والنووى ، وغيره من أنواع التعاون ما استطاع النظام العنصرى أن يبقى على قيد الحياة . ونتيجة لذلك يتعين على الجمعية العامة أن تصدر قرارا يطلب من مجلس الأمن تنفيذ قراره ٤١٨ (١٩٧٧) بشأن حظر الأسلحة ضد جنوب افريقيا ، وفرض عقوبات اقتصادية فعالة وشاملة ضد النظام العنصرى طبقا لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

السيد يوسف (بنغلاديش) (الكلمة بالانكليزية) : يود وفد بلادى ، في البداية

أن يقدم تقديره العميق لأعضاء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى على التقرير الشامل الوارد في الوثيقة A/35/22 ، ومرفقاتها .

لقد قدمت لنا اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى العام تلو العام عرضا لمدى التصعيد الذى تصل اليه سياسة التمييز العنصرى التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا التي تقوم على العنصرية ،

والتمييز العنصرى . ان سياسة الفصل العنصرى تعني حرمان أربعة أخماس السكان من أن يمثلوا ، كما تعني تمييزا اقتصاديا لم يسبق له مثيل ، واقتلاع ملايين الأفارقة من أراضيهم وممتلكاتهم ونقلهم قسرا الى أماكن أخرى بموجب قوانين تقييدية صارمة تحد من حريتهم في التحرك داخل بلدهم . ولقد تم سجن الآلاف من الأفارقة وتعذيبهم ، بل وقتلهم أيضا . ويمرز ذلك الارهاب والملاحقة بتشريعات قهرية .

ان بعد المشكلة فيما يتعلق بحقوق الانسان لا يحتاج الى ايضاح فهي ممارسة بغيضة ، والفصل العنصرى يعني الغاء كل المعايير الأساسية للقيم الانسانية . لقد وضع المجتمع الدولي خلال الثلاثين سنة الماضية مستويات أساسية معينة تحكم سلوك الأمم في ميدان حقوق الانسان . وقد ألزم ميثاق الأمم المتحدة كل الدول الأعضاء بأن :

”تؤكد من جديد ايمانها بالحقوق وبما للرجال والنساء والأسم كبرها وصغيرها من حقوق متساوية” .

وفي ضوء هذه المعايير ، وكما وردت بعد ذلك في وثائق دولية عديدة فان كل أمة مكلفة بمهمة تقييم سلوكها في اطار الادانة العلنية المستمرة لسياسة الفصل العنصرى ومعارضتها . وفي حين أن الاعتبار الانساني وحده يتطلب القضاء الكامل على الفصل العنصرى فليس هناك شك في أنه من الناحية السياسية أن استمرار وجوده يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين . ان الأعمال العدوانية التي تقوم بها جنوب افريقيا لا تقتصر فقط على أراضيها ، ولكنها كثيرا ما عبرت حدودها الدولية مهددة بشكل مباشر للسلام والأمن في منطقة الجنوب الافريقي بأسرها ، وما يتجاوزها .

ان سياسة الفصل العنصرى لا تزال هي العقبة الرئيسية أمام التعاون الدولي ، ليس فقط في القارة الافريقية ولكن في العالم كله . ان الصفح عن الفصل العنصرى والسكوت عليه يعرض التركيب الأخلاقي والفكرى لمجتمعنا للخطر .

من دواعي الأسف أن نلاحظ أن نظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا يواصل تلقي المساعدة المالية والمادية من بلدان معينة ، لقد فرض مجلس الأمن حظر سلاح الزامي ضد جنوب افريقيا بموجب قراريه ٤١٨ (١٩٧٧) و ٤٢١ (١٩٧٧) وبالرغم من هذين القرارين فان الأسلحة والمواد المتعلقة بالسلاح لا تزال تجد طريقها الى جنوب افريقيا بوسيلة أو بأخرى .

ولعلكم تذكرون أن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الخامسة والثلاثين التي عقدت في فرى تاون في الفترة من ١٨ الى ٢٠ حزيران / يونيه من هذا العام لاحظ أن الاستثمارات الأجنبية والقروض المصرفية تساعد على دعم نظام الفصل العنصرى وتزيد من غطرسته وتحديه للرأى العام العالمي . ان بنغلاديش تعتقد أن هناك اتفاقا عاما واضحا في الرأى بين غالبية الدول بأن أى صورة من صور العلاقات مع جنوب افريقيا تشجع بطريقة مباشرة سياسة الفصل العنصرى . لقد حان الوقت لاتخاذ اجراءات ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ان بنغلاديش ملتزمة التزاما كاملا بالقضاء على نظام الفصل العنصرى دون أية مهادنة وتؤكد بنغلاديش من جديد اعترافها الكامل بشرعية الكفاح من أجل التحرر والقضاء التام على جهاز القمع المسمى بالفصل العنصرى . اننا نعتقد أن حملة منسقة يجب أن توجه ضد نظام الفصل العنصرى على كل الجبهات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والديبلوماسية . وعلى المجتمع الدولي أن يكثف من جهوده لتقديم كل صور المساعدة الأدبية والمادية لحركات التحرر الوطنية .

السيد محسن العيني (اليمن) : سيدى الرئيس : هنأكم وفد بلادى فسي

بداية هذه الدورة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة وأشاد بمزايكم وبالعلاقات القوية التي تربط بين بلدنا الصديقين . ويسعدني مجددا أن أحيايكم وأن أشيد بالطريقة الحكيمة والحنكة والروح العالية التي تظهرونها في تسيير أعمال هذه الدورة .

مرة أخرى يرتفع النداء من مثلي دول العالم وشعوبه ، للتنديد بسياسة التمييز العنصرى في جنوب افريقيا ، هذه السياسة التي تؤرق ضمير هذا العالم ، الذى يتطلع لحاضر سعيد ومستقبل

أفضل . ولا ندري كيف تفكر هذه الأقلية العنصرية ، وكيف تبرر لنفسها الاستمرار في وضع مرفوض ، مرفوض من دول العالم كله . وكيف تطمئن نفسها ، وهي ترى قلاع الاستعمار والاستغلال والتعالي تنهار واحدة بعد أخرى ، وان هذه القارة العظيمة ، تستعيد يوما بعد يوم حقها في الحرية والاستقلال والمساواة والسيادة .

لقد اطلع وفدنا بكل اهتمام على تقرير لجنة قمع التمييز العنصري ، المقدم للدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهو تقرير موضوعي وشامل ، ويعطي صورة واضحة لمواقف دول العالم في هذا الموضوع الخطير ، كما ينقل صورة للمأساة التي يعيشها مواطنون ، لا ذنب لهم الا أن هناك أقلية متعصبة مستغلة ، لا تعترف بحقوق الانسان ، ولا بالاعلانات والمواثيق الدولية ، ولا بالأمم المتحدة ، وما يتعارف عليه المجتمع الانساني في أواخر القرن العشرين . وان وفدنا ليرجو استمرار اللجنة في أعمالها ، وأن تواصل موافاة الجمعية العامة بآرائها وملاحظات وآراء الدول ومواقفها .

بعد أيام يحتفل العالم بمرور عشرين عاما على الاعلان العالمي لاستقلال الشعوب ، وتصفية الاستعمار والقضاء على التحكم والسيطرة الأجنبية . ذلك الاعلان الذي غير وجه العالم ، وهصر الملايين ، وأعلن انهيار النظام الاستعماري وافلاسه . ولكن هذا الاعلان لن يكون نهائيا الا اذا نجح العالم في القضاء على البقع السوداء التي مازالت تشوه وجه العالم في جنوب افريقيا وفلسطين وفي ناميبيا .

ان الصهيونية هي شكل من أشكال التمييز العنصري . وان سياسة التمييز العنصري في جنوب افريقيا ، واستمرار احتلال ناميبيا ، كل ذلك يدعو دول العالم لمزيد من التضامن والتصميم والاصرار ، حتى يمكن أن نحقق أهداف الأمم المتحدة في بناء عالم أفضل ، تعيش فيه الشعوب ، في تعاون ، ومساواة ، واحترام متبادل .

ان نظام سميث في روديسيا قد انهيار ، وانتصرت زيمبابوي ، وليس لدينا أى شك أن نظام جنوب افريقيا العنصري سينهار ، مهما أبدى من مظاهر القوة والخطورة ، ومهما واصل عدوانه على شعب جنوب افريقيا الأصيل ، وعلى ناميبيا ، وعلى الدول المجاورة . ولن يغنيه تعاونه مع النظام الصهيوني في فلسطين . فمصير النظامين الى فشل .

ونحن في الجمهورية العربية اليمنية ، سيرا مع مبادئ ثورتنا نعلن تضامنا الكامل مع المناضلين في جنوب افريقيا ، وفي ناميبيا ، وفي كل بقعة يضطهد فيها الانسان ويحرم من حقوقه العادلة .

السيد راسولونديري (مدغشقر) (الكلمة بالفرنسية) : من بين الأحداث التي يجب ذكرها في العام الحالي ، هناك تلك الأحداث التي لا تزال تسبب شعورا بالخجل والاستنكار في المجتمع الدولي كله ، وأقصد بذلك المذبحة التي قامت بها الشرطة في جنوب افريقيا منذ عشرين عاما ضد المتظاهرين غير المسلحين أمام مركز شرطة شاريفيل . ولم يكن هذا الحادث سوى حالة بسيطة وسط سلسلة من القلق المستمر والمتزايد التي تميز نظام الفصل العنصري ، لقد كان هذا عملا ارهابيا ، تكرر عدة مرات منذ ذلك الحين بهدف بث الرعب ليس فقط بين المتظاهرين ، ولكن في المنطقة وفي البلد كله .

وبالإضافة إلى الرغبة في قمع احتجاجات الأشخاص الأماء الذين كانوا قد سئموا نظام تراخيص المرور ، فلقد حدثت هذه المذبحة البربرية التي كانت بمثابة اجابة النظام العنصرى على تطلعات شعب جنوب افريقيا التي عبر عنها في ميثاق الحرية الذى أقره المؤتمر الوطنى الأفريقى فى ١٩٥٥ والذى يحتفل بعيدة الخامس والعشرين في العام الحالى .

وفي هذا الميثاق ، فاني لست في حاجة الى أن أذكر بأن قادة المؤتمر الوطنى الأفريقى قد أوضحوا تماما رؤيتهم لمستقبل بلادهم ، وكذلك معنى الكفاح الذى التزموا بالقيام به من أجل تحويل هذه الرؤية الى حقيقة واقعة . ولقد أعلن المؤتمر الوطنى الأفريقى في بداية ذلك الميثاق ، أن جنوب افريقيا هي ملك لجميع سكانها من السود والبيض ، وما من حكومة يمكنها أن تتولى السلسلة اذا لم تكن تمثل ارادة الشعب بأكمله . ولقد حرم شعب جنوب افريقيا من حقه غير القابل للتصرف في الأرض وفي الحرية وفي السلم بنظام حكم يقوم على الظلم وعدم المساواة . ان جنوب افريقيا لا يمكن أن تعتبر دولة حرة ، اذا لم يتمتع جميع سكانها بحقوق متساوية في أخوة . وأخيرا ، فانه يتحقق ذلك فقط بإقامة دولة ديمقراطية تقوم على ارادة الشعب كله ، تعطي للجميع حقوقهم غير القابلة للتصرف دون تمييز يتعلق باللون أو الجنس أو العقيدة .

ولكن هذه الاعلانات تتعارض تماما مع الاعلان الذى ألقاه هذا العام السيد بوشا أمام برلمان جنوب افريقيا الأبيض ، والذى أكد فيه على أنه لن يكون هناك على الإطلاق استفتاء عام في جنوب افريقيا . وأمام هذا التناقض ، كيف نتفادى الملاحظة المريرة التي تقول بأن العنصريين في جنوب افريقيا مازالوا سجناء لمنطق سيادة البيض ؟ . ألم يتعلموا شيئا من الانهيار المستمر للنظم العنصرية والاستعمارية في البلدان المجاورة ؟ . ويعبر جمود موقفهم هذا عن عدم قدرتهم على مواجهة الأمر الواقع ، وهو نوع من الجنون قد يؤدي بالمرء الى أن يشعر بالرشاء لهم ، ان لم يكن ذلك يشكل خطرا على السلم والأمن الدولي

ان الجهود التي قاموا بها من أجل نزع الصفة الشرعية عن كفاح تحرير شعب جنوب افريقيا ، لن تخدم الا من يرغبون في أن ينخدعوا في الغرب . انه لا الاعداء ولا المذابح ولا السجن ولا النفي بكل شكل من الأشكال ، يمكن أن تقلل بأى حال من الأحوال من الكفاح ضد الفصل العنصرى داخل أو خارج جنوب افريقيا ، أو أن تحول شعب جنوب افريقيا عن أعدائه الحيوية الأساسية من أجل استعادة كرامته والاعتراف بحقوقه الشرعية .

ويؤدي هذا بنا الى تحية شعب جنوب افريقيا تحية علنية وهي تحية يستحقها بجدارة لأنه لا يزال يتحلى بإرادة التحرر رغم التضحيات الكبيرة والحرمان من الحرية اللذين يفرضهما عليهما الفاشيون في جنوب افريقيا . وما زال هذا الشعب معبأ سياسيا ضد القمع ، وقد قام بأعمال بطولية فرديا وجماعيا سوف تظل مسجلة في سجل الشرف للثورة الديمقراطية العالمية التي تشن ضد الامبريالية والعنصرية والاستعمار وضد الفصل العنصري .

ولن نكون قد أدينا واجبنا اذا لم نهنيء في هذا الوقت المجتمعات المختلطة والمجتمعات الآسيوية التي كافحت ضد المحاولات التي ترمي الى فصلها وجعلها تعمل ضد الأغلبية الأفريقية . لقد أيدت هذه المجتمعات موقف منظمة الوحدة الافريقية في رفض كل حل لا يؤدي الى الاستفتاء العام في جنوب افريقيا وكذا الحلول التي تقوم على تجزئة هذا الاقليم .

وأخيرا ، فانه ليس من العدالة ألا نشير هنا الى أسم نيلسون مانديلا ، خاصة وأن هذا الشخص الذي اعتقل دون سبب منذ ١٦ عاما مضت ، لم يسهم فقط في وضع الأرضية السياسية للمؤتمر الوطني الأفريقي ولكنه يمثل أيضا التطلعات العميقة لمواطنيه . ان عشرات الآلاف من التوقيعات قد تم تجميعها في هذا العام تأييدا لاتخاذ اجراء ما يهدف الى اطلاق سراح هذا المواطن من روين أيلاند ، رمز الكفاح ضد الفصل العنصري . ان حكومة مدغشقر على اقتناع بأنه عند ما يطلق سراح نيلسون مانديلا فسوف يسهم ذلك اسهاما هائلا في ايجاد حل للامزة في جنوب افريقيا . ونحن نشق في أن منظمة الأمم المتحدة وكل من يشاركوننا الرأي في هذا الصدد ، سوف يقومون ببذل جهود مضاعفة من أجل العمل على اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في جنوب افريقيا . ان هذا سوف يدعم العدالة والسلم والأمن .

ان المسؤولية الأولى تقع على شعب جنوب افريقيا لتحرير بلاده من شبح الفصل العنصري . ونحن نهنيء أنفسنا ان نرى اشقاءنا في جنوب افريقيا يواجهون هذه المسؤولية بشجاعة وكرامة . ولكن من الحقيقي أيضا أن كفاح هذا الشعب يلزم المجتمع الدولي بأكمله ، حيث أن المبادئ موضع الخطر الآن هي نفس مبادئ ميثاقنا ، والمخاطر التي يمثلها الموقف في جنوب افريقيا على السلم والأمن الدولي هي من المخاطر التي تدخل في اختصاص منظمتنا .

وبما أن حكمنا هو حكم اجماعي على اداة الفصل العنصرى وادانة انتهاكات حقوق الانسان ، ورفض أسلوب استغلال الانسان لأخيه الانسان وعلى اداة حكومة لا تمثل السكان ، فانه يبدو أن الظروف قد اجتمعت من أجل تأكيد سلبية منظمتنا وفعالية قراراتها . ولكن للأسف فان هذه ليست هي الحالة ، مادام الأساس العنصرى لنظام بريتوريا العنصرى أو فلسفته السياسية أو ممارسته اليومية ، لا تقدم الأسباب الكافية لحكومات معينة لقطع علاقاتها معه ، لأن هذه الحكومات تشعر بأنه من المفيد لها الابقاء على علاقاتها السياسية مع بريتوريا .

ان صفوف المجتمع الدولي لا يمكن أن يكون لها الأثر المطلوب ، طالما أن الأعضاء الأكثر قوة وغنى فسي منظمتنا يقدمون مساعدتهم ، لا لضحايا الفصل العنصرى ، بل للنظام العنصرى ذاته . ويفضل التعاون الاقتصادى والعسكرى والنووى الذى يحصل عليه هذا النظام من بعض بلدان حلف شمال الاطلسي واسرائيل ، فانه يجد نفسه في مأمن من تطبيق العقوبات الواردة في الفصل السابع من الميثاق ، ومن هنا فان هذا النظام لا يزال يمارس سياسته غير الانسانية ضد معارضيه . ولن نحرز أى تقدم طالما أن بعض البلدان الغربية ترفض الاعتراف بشمول الكفاح من أجل تحقيق الديمقراطية التي ينادى بها شعب جنوب افريقيا ، وطالما ان هذه البلدان لا ترى فسي ذلك الا بعض الأمور الثانوية التي يجب أن يتم بشأنها بعض الاجراءات الجزئية مثل حقوق الانسان والحقوق النقابية وتعليم البانتو وتراخيص المرور والخدمات الاجتماعية وما الى ذلك . وكيف يمكننا أن ننكر حقيقة أن مبادئ سوليفان تؤدي الى خلق المزيد من الوظائف والأعمال وتحسين العلاقات الحرفية ، ولكن في نفس الوقت فانها تيسر سيطرة الرأسمالية على البلاد دون أن تحل المشكلة السياسية لطبقة البروليتاريا وهي الأغلبية الأفريقية التي لها السيادة الدائمة على موارد جنوب افريقيا .

ان الانتصار الذى حققه شعب زيمبابوى بعد انتصار جيرانه في انغولا وموزامبيق ، قد أسهم الى حد كبير في اضعاف الموقف الاستراتيجي لجنوب افريقيا وخلق احتمالات مشجعة لتحقيق تقدم حاسم تجاه استقلال ناميبيا ، وخاصة تجاه اقامة نظام ديمقراطي في جنوب افريقيا . دعونا ألا نسمح لهذه الامكانيات بأن تهرب منا . ويجب على المجتمع الدولي ألا يأخذ دعاية النظام العنصرى على أنها حقائق ، ان أن هذه الدعاية تهدف الى عدم تعبئة الرأى العام العالمي وتعطي تبريرا لهؤلاء الذين تجاهلوا مبادئ وقرارات الأمم المتحدة لأهداف أنانية .

بينما يحاول النظام العنصرى ، من خلال مناورات عديدة ، أن يعطي وهما بالتفجير ، يجب ألا ننسى انه يستعد عسكريا للحفاظ على احتكار سلطاته السياسية والاقتصادية ، وأنواع أخرى من السلسلة . وفي هذا الإطار ينبغي أن نبرز مسؤولية تلك البلدان والشركات والمؤسسات التي ساعدت ذلك النظام في الحصول على قدرته النووية . وفي هذا الصدد ، فإن النتائج التي استخلصها الأمين العام في تقريره بشأن تنفيذ الاعلان الخاص بعمل افريقيا لانووية تستحق أن تذكر : ان الأسلحة النووية " تتخذ أبعادا خاصة تنذر بالسوء اذا كانت في أيدي نظام يحاول يائسا أن يحافظ على تفوق البيض " وذلك بتدعيم ما يسميه " الجنوب الافريقي الحصين " . هذا هو الاستنتاج الأول . أما الاستنتاج الثاني فهو كما يلي : " . . . وينبغي معاملة حياة ذلك البلد للأسلحة النووية بوصفها تهديدا خيرا لأمن الدول الافريقية وللسلم الدولي " . (A/35/402/annex , paras .91 and 93)

هذه الاستنتاجات البليغة للغاية تشارك فيها دول المحيط الهندي ، ومن بينها بلدي ، وهي تهدف الى انشاء منطقة سلم في اقليمها . هل هذه الأسلحة الأكثر تلورا وفتكا من أجل الدفاع عن نظام الفصل العنصرى ؟ ان هذا يؤدى بنا أن نذكر كلمات ماكولي : " . . . وعندئذ شاعدا ما نعتبره أفلح المشاهد ، وهو : قوة الحضارة دون انسانيتها " .

وفي الوقت الذى يبدو فيه أن نظام بوثا قد أقفل الباب أمام كل حل سلمي برفضه فكرة تصويت تحت اشراف عالمي في البلاد ، ينبغي على الأمم المتحدة في ختام هذه المناقشة أن توجه اليه رسالة توضح أننا نشارك المؤتمر الالغني الافريقي ، وشعب الجنوب الافريقي في رؤيتهم لمستقبل افريقيا الجنوبية ، رسالة تثبت وحدتنا في القناعة والهدف .

وكمحفل يمثل ضمير الانسانية ، سوف نعيد تأكيد مبادئنا بثبات ، وكذلك تصميمنا في الدفاع عنها . وسوف نذكر مرة أخرى ، لأننا ملتزمون بالسلم والعدل ، أننا ندين استخدام القوة من قبل النظام العنصرى لقمع القوى المعارضة في البلاد ، وعدوانه على الدول الافريقية المحاورة وازهابها . اننا سوف نؤكد مرة أخرى معارضتنا لسياسة البانتوستانات ، التي تؤدى الى تعزيق اقليم افريقيا الجنوبية . وسوف نعدد تأييدنا للالاب ، والعمال ، والزعماء الدينيين وكل أولئك الذين يستمرون

في ادانتهم للظلم والقمع ، رغم ما يتعرضون له من آلام ومخاطر . وفوق كل شيء ، فاننا سوف نستمر في التعبير عن تضامننا مع حركة تحرير جنوب افريقيا بأن نعتد التدابير المختلفة المقترحة من قبل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، وبصفة خاصة حظر البترول ودعم الحظر المفروض على الأسلحة .

وختاما ، أود أن أعرب عن شكرنا وتهانينا لرئيس اللجنة الخاصة وجميع أعضائها الآخرين . فان الجهود التي بذلوها لن تضيع هباء في سبيل قضية الكفاح ضد الفصل العنصرى .

السيد لينغويلا (بوتسوانا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد وصف الفصل العنصرى

بأنه جريمة ضد الانسانية ، واعانة لكرامة الرجل الأسود في جنوب افريقيا ، وتهديد للسلم والأمن الدوليين ، وأبشع صور ظلم الانسان لأخيه الانسان . وقد شبه أيضا بأنه آفة ، ووصمة وسرطان ينهش الجسد السياسى لجنوب افريقيا منذ بدأ أسلاف الأفارقة البيض رحلتهم الى الشرق في عام ١٦٥٢ وقرروا الانتشار داخل جنوب افريقيا . ولم يعرف الرجل الأسود في جنوب افريقيا منذ ذلك الحين السلام ، أو الحرية أو العدالة . ومن ثم ، مازالت جنوب افريقيا حتى اليوم معسكر اعتقال حقيقي لأكثر من ٢٠ مليون سجين أسود ، هم الضحايا الأبرياء لأيدى يولوجية شريرة تصنف البشر على درجات مثل السلع في السوق .

نعم ، ان جنوب افريقيا عالم مستقل بذاته ، عالم نجد فيه أن لون بشرة الانسان رأس مال ، يترتب عليها ميزة ، ان لم تكن لعنة ، عالم يستشهد فيه بكلمات الله لتبرير العنصرية والقمع . ان السؤال الذى نضطر الى طرحه هو بالبع : لماذا يحدث ذلك في هذا القرن بالذات ؟ هل لأن العالم الكبير الذى نعيش فيه لا زال عنصريا أساسا ولا يحترم كرامة الأجناس غير البيض ؟ من أين تستمد جنوب افريقيا كل تلك السكينة والراحة حتى أمكنها أن تواصل ، بمثل هذه الثقة الواضحة ، السير في طريق كان يمكن أن يؤدى الى كارثة في الظروف الطبيعية ؟ أليس ذلك لأن جنوب افريقيا نجت في أن تقنع عالما استقلبتة الأيدى يولوجيات بأنها الحارس على الحضارة الغربية في الجنوب الافريقي ، لأن هذه الحضارة محالة — كما يريد مصلحونا أن يقنعونا بطريقة ساخرة — بعملاء ينفثون النار لقوى خارجية معادية للرأسمالية شرهة الدب الجائع ؟

نعم ، ان جنوب افريقيا لا تفتقر الى الأصدقاء والحلفاء في عالم نجد فيه ان مبادئ الحرية يتشدق بها فقل لمنفعة مصالح اقتصادية . ولكن ما يخيب عن النظر غالبا هو حقيقة أن هذه المصالح الاقتصادية لا يمكن أن تحد الحماية الحقيقية إلا في مناخ سلمي مستقر . وفي هذه الحالة ، فإن جنوب افريقيا لن يسودها مزاج الحرب ، ولن توجد فيها مواد قابلة للاشتعال تؤدي الى اندلاع مواجهة عنصرية .

ان الفصل العنصرى - ذلك التراث الملغون الذى يشكل أحلك صفحات تاريخ جنوب افريقيا الممذوب - لا يمكن أن يؤدي بجنوب افريقيا وأصدقائها الى مستقبل مزدهر ، مهما دُلح بهم الخيال . ولا يمكن أن يؤدي إلا الى كارثة . ولا يمكن للملايين في جنوب افريقيا ، المحرومين من حقوقهم ، أن يقبلوا وضعهم الراهن على أنه قدر محتوم .

كلا ، ان الفصل العنصرى غير أليب وغير مفهوم فيما يسمى ظروف جنوب افريقيا . انه شريـر . ان سياسة تجرد البشر من آدميتهم بسبب عنصرهم ولونهم لا يمكن أن تكون مقبولة في ظل أى ظرف من الظروف ، مهما كانت .

ليس للبيض في جنوب افريقيا من شيء يخشونه إلا تبعات حماقتهم التي يصرون عليها بكل ما أوتوا من قوة وعناد . انهم ليسوا - كما يزعم البعض - عنصرا مفقودا وجد نفسه مشردا على جزيرة موحشة ، محاطة ببحر واسع من البشر السود . انهم من افريقيا ، وقد كانت افريقيا كريمة معهم بفضل ما يتسمون به من روح المفاخرة التي لا تقهر . ولهم الحق في تحقيق آمالهم في أعماق الجنوب من قارتنا . ولكن ذلك ينبغي ألا يكون على حساب مصير اخوتهم السود ، الذين يعتبرون افريقيا ، بحق ، موطن أسلافهم ، ولهم كل الحق في تحقيق آمانيهم هم أيضا في قارتهم ، في حرية وفي سلام .

ان سياسة الفصل العنصرى ليس لها مبرر على الاطلاق . ان جنوب افريقيا هي موطن جميع مواطنيها من السود والبيض . والحقيقة هي أن البيض والسود في جنوب افريقيا ينتمون الى أسرة بشرية واحدة ، وقد أنشأوا ديارهم في ذلك البلد وليس لهم مكان آخر يذهبون اليه . وليس لهم مكان آخر يذهبون اليه . ان جذورهم في هذا البلد ترجع الى أكثر من ثلاثمائة عام مضت ، وقد عملوا معا بجدية لتحويل جنوب افريقيا عما كانت عليه من مكان قاحل موحش في القرن السابع عشر الى أغنى البلدان في افريقيا اليوم . وهناك ما يكفي للاقتسام في هذا البلد ، أى ما يقسمه الجنس ان اذا لم تضار الاغلبية العنصرية الى محاولة السيطرة على عنصر الاقلية في لحظة انتقام .

كلا ، ان الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا لا تحتاج الى سياسة الفصل العنصرى لتأمين مستقبلها ومستقبل أجيالها القادمة ، ولكنها تحتاج فقط الى أن تفهم أن مستقبل جنوب افريقيا وشعبها ، البيض والسود ، يكمن في التطلعات المشتركة وفي ادراك بالانتماء الى مجتمع غير مقسم .

ونحن في بوتسوانا قد قبلنا منذ وقت مضى أنه ليس من مصلحتنا أن نفرز حلا سياسيا على شعب جنوب افريقيا لاننا نؤمن ايماننا راسخا بأنه ليس من مصلحة أى شخص أن يعاينا دروسا بشأن كيفية تنظيم مجتمعنا . ان كل ما نلناه من القبيلة البيضاء الحاكمة في جنوب افريقيا هو القضاء تماما على سياسة الفصل العنصرى لانها تنكر تماما حقيقة أن البشر جميعا يولدون متساوين .

وأخيرا ، اسمحوا لي أن أقول لهذه الجمعية ، ان أولئك الذين يواصلون القول بأن استمرار سياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا لا يشكل تهديدا للسلم والأمن الدولى ، فانهم بهـذا يتجاهلون بشكل خاطير دروس التاريخ . اننا نعيش في عالم يسوده التكافل والتعامل الدولى المتبادل . فما هي الضمانات الموجودة لدينا على أن اندلاع مواجهة عنصرية في جنوب افريقيا يمكن أن يقتصر على ذلك الجزء من العالم ؟ هل المستفيدون من سياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، سيسمحون بأن تتبدد استثماراتهم ؟ ما هي الضمانات الموجودة لدينا بأن قارتنا لن تتحول الى مسرح للمواجهة بين الدولتين العظيمين في حالة اندلاع حرب عنصرية في جنوب افريقيا ؟

كلا ، فان حربا عنصرية في جنوب افريقيا ، سوف تترد أصداءها في جميع أنحاء العالم مع ما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة علينا جميعا .

السيد ثنبورغ (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : لقد قيل مؤخرا ان جنوب افريقيا

هي بلد لم يعد يتمتع بالسلم ولكنه ليس في حالة حرب بعد . ان جهود حكومة جنوب افريقيا لابرار

البلد على أنه مأوى للاستقرار في قارة فير مستقرة ، انما هو عيب . وفي الواقع ، فانه ليس هناك استقرار في مجتمع جنوب افريقيا ، بل على العكس من ذلك فان هناك خطارا واضحا في الوضع الحالي على السلم والذي قد يؤدي الى نزاع مفتوح له آثار فاجعة بالنسبة لجنوب افريقيا والعالم . ان القمع المنتظم من قبل الاقلية العنصرية ، كما نشهد في جنوب افريقيا ، يمكن أن ينشيء مثل هذا الوضع كما اثبت التاريخ ذلك ، عدة مرات ، وان جنوب افريقيا ليست استثناء ، ولا يمكن أن يكون هناك سلم في مجتمع الفصل العنصري . ومن أجل ضمان الانسجام الاجتماعي والعنصري في جنوب افريقيا فان مجتمع الفصل العنصري يجب أن يصفى من أساسه .

ان استقلال زيمبابوي هو آخر التذكيرات القوية للجميع بأن الجنوب الافريقي يتحرك دون مقاومة نحو حكم الأغلبية ، حتى اذا ما تطلب ذلك فترة طويلة من الكفاح . وفي شمال ناميبيا ، فان جيش جنوب افريقيا موقوف لجهد متزايد التكلفة لقمع كفاح شعب ناميبيا من أجل الحرية ، ولكن هذا على غرار عدوان جنوب افريقيا على الدول المجاورة وخاصة انغولا وزامبيا ، هو محاولة لا تائل من ورائها لايقاف تيار التاريخ . ومهما كانت ضخامة قوته العسكرية ، فان مجتمعا أسسه فير سليمة لا تنفعه موارده الطبيعية أو المادية .

ولقد كانت هناك انفجارات عنيفة متزايدة في جنوب افريقيا ذاتها خلال العام الماضي ، رغم سرعة شرارة جنوب افريقيا لقمعها . وسوف تكون هناك انفجارات أعنف خطورة في المستقبل ، طالما تسود سياسة الفصل العنصري . ورغم هذا القمع فان معارضة الأغلبية والرؤية الواضحة لأعضاء مجموعات الأقلية ، قد أصبحت أكثر انتشارا وواضحا . ولقد انضمت مجموعات جديدة الى الطلبة والعمال في المعارضة : فالיום نجد أن رجال الدين ومثلي النقابات العمالية والمدرسين والمحامين قد انضموا الى صفوف هؤلاء الذين هم على استعداد لدفع ثمن الكفاح من أجل الحرية في سجون سياسة الفصل العنصري .

ولا يمكن لاية دعاية بشأن الاستقرار الاقتصادي أو أية محاولات تجعلنا نعتقد بأن التحرر على وشك الوقوع ، أن تخفي عنا الطبيعة الحقيقية ومظاهر مجتمع الفصل العنصري . وكرئيس للجنة الوصاية في الصندوق الائتماني للامم المتحدة لجنوب افريقيا ، فاني في وضع يسمح لي بأن أتابع شخصيا فئات سجل سياسة الفصل العنصري . وهناك الكثير من الادلة على قمع هذا النظام وسوء معاملته

لأولئك الذين يقفون مدافعين عن الحرية الفردية والحقوق الانسانية وعن الانضباط القاسي الذي يقوم به ضد العائلات ومن يتبعونها ممن يعارضون الطغيان . ويجب أن يكون من الواضح لأي مراقب موضوعي ، أن المعارضة في جنوب افريقيا سوف تجد من الصعب أن ترى بدائل للكفاح المسلح لمجابهة القوة بالقوة ، وسوف يزداد الكفاح المسلح بمختلف أشكاله حتما اذا لم تتم تغييرات جذرية .

ان الخيار الذي يقابل قادة الاقلية البيضاء ، هو بالتالي اما أن يقبلوا تغييرات جذرية في المستقبل القريب ، أو أن يحاولوا على أساس قصر النظر أن يعيشوا في العداء والعنف المتزايدين . وفي محاولة قمع جميع المعارضين مع الاقلية وحرمان هذه الاقلية من قادتها ، فان نظام بريتوريا يقوم حاليا بمخاطرة أخيرة ليجد نفسه في موقف لا يجد له فيه شركاء يتفاوض معهم من أجل حل سلمي بشأن موقف غير ممكن . ان الحملة الجارية لاطلاق سراح نلسون مانديلا والسجناء السياسيين الآخرين ، هي حملة من أجل التوصل الى حلول سلمية وسياسية بدلا من النزاع المسلح الدموي . فهل مثل هذا النزاع هو نوع المستقبل الذي تود الاقلية البيضاء أن تورثه لأولادها ؟ ان الحكومة في بريتوريا يجب أن تبدأ حوارا مع الزعماء السياسيين الحقيقيين في البلد قبل أن يفوت الوقت . ان سياسة الفصل العنصري ليس لها مستقبل ولكن جنوب افريقيا سوف يكون لها مستقبل ، اذا ما قضى على سياسة الفصل العنصري المهيمنة وساد العقل .

ولقد أبرزت توا الانعزال المتزايد لجنوب افريقيا ، اقليةا ودوليا . وليست هنا أية حكومة في العالم تؤيد هذا النظام الذي يقوم على التناقض الصارخ لميثاق الأمم المتحدة والمثل العليا الكامنة فيه ، حتى ولو كانت هناك مصالح خاصة تستخدم نظام الفصل العنصري لتحقيق مكاسب قصيرة المدى .

ان المجتمع الدولي قد أوضح بالعمل الملموس ، أنه يمكنه أن يمارس الضغط على جنوب افريقيا . وبالتالي فقد اتخذت خطوة هامة في شكل حث ارجباري على الاسلحة ضد جنوب افريقيا . ورغم أن هذا الحث لم يكن شاملا للدرجة التي كنا نود أن يكون عليها ، فانه قد شكل خطوة هامة للأمام . ان أعضاء مجلس الامن قد أبرزوا بقرارهم الجماعي مبدأ وجوب تبايق العقوبات الواردة في الفصل السابع من الميثاق ضد جنوب افريقيا .

وفي حزيران/يونيه من هذا العام ، فان مجلس الأمن قد قرر بذل جهود جديدة من أجل ضمان تنفيذ كامل لحظر الأسلحة ، وذلك بسد الثغرات الموجودة حتى يصبح أكثر شمولاً . ومرة أخرى فان مجلس الأمن قد أبرز أن العمل المشترك من جانب الأمم المتحدة يمكن أن يتم بهدوء التعجيل باجراء تغييرات جذرية في مجتمع جنوب افريقيا . ان هذا الأمر قد أفاد القضية ويمكن أن يفيد في تعزيز نظام الفصل العنصرى ، بأن هناك ضغطاً اضافياً سوف يطبق اذا لم تتم التغييرات الضرورية . وحقيقة فان جنوب افريقيا قد اتخذت حتى الآن موقفاً متحدياً ازاء التدابير التي يطبقها المجتمع الدولي وقاومت الضغط الذى يمارسه ازماءها الرأى العام العالمى المتحد ، ان الرد المنطقي على ذلك يجب أن يكون زيادة الضغط .

ان ادوات العمل السلمى هي في رأينا العقوبات الاقتصادية كما جاءت في ميثاق الأمم المتحدة . ان الأمم المتحدة قد خولت للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن مسؤولية رئيسية في الحفاظ على السلم الدولي ، وبالتالي فان عليهم واجب معرفة الوسائل التي يمكن أن تساهم في القضاء على الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . ولا يجب على تلك الدول أن تتخلى عن هذه المسؤولية . ان السويد من جانبها قد أيدت بنشاط فكرة أن يبحث مجلس الأمن في اتخاذ خطوات تؤدي الى وقف الاستثمارات الأجنبية والقروض المالية لجنوب افريقيا في وقت مبكر . هذا الاقتراح الذى اعتمدته الجمعية العامة كقرار لها في كل عام منذ ١٩٧٦ ، قد لقي استجابة كبيرة بين أعضاء المنظمة العالمية . ونحن نأمل أن مجلس الأمن سوف يتمكن من ابطاء من التصرف بطريقة ملائمة بشأن قرارات الجمعية ذات الصلة في هذا الاقتراح .

ان هدف الحد من الاستثمارات الأجنبية في جنوب افريقيا هو أحد العناصر الأساسية في برنامج العمل المشترك ضد الفصل العنصرى ، التي اتخذتها الحكومات في دول الشمال . وقد لاحظنا هذا العام اهتماماً متزايداً في غرب أوروبا بخطة العمل هذه . وانتظاراً لمقرر من مجلس الأمن حول هذا الموضوع ، فان البرلمان السويدى قد أصدر العام الماضي قانوناً يحظر القيام بأية استثمارات سويدية جديدة في جنوب افريقيا وناميبيا . ونحن نأمل أن هذا التدبير الذى نعتبره استثناءً في حالة استثنائية ، سوف يشجع دول أخرى على اتخاذ عمل مماثل ، مما يؤدي الى أن يتخذ مجلس الأمن قراراً مشتركاً حول تدابير فعالة . وهذا العام ، واستجابة لنداء من البرلمان ، فان حكومة السويد تنظر في اتخاذ تدابير اضافية ، في مجال نقل التكنولوجيا .

ان العمل ضد الاستثمارات الاجنبية والقروغى المالية لجنوب افريقيا هو واحد فقط من التدابير التي ننتظر من مجلس الأمن أن يقوم بدراسة امكانية تطبيقها ، وهناك تدابير أخرى ممكنة تتضمن تجارة النفط والارتباطات الجوية مع جنوب افريقيا . ان بلدان الشمال قد أوضحت أنها تؤيد توقيع حظر للنفط ضد جنوب افريقيا من قبل مجلس الأمن ، كما أن حكومتنا على استعداد للعمل على اتخاذ مقرر حول هذا الموضوع .

وفي رأينا ، فان المفاوضات الجارية بشأن ناميبيا ، لا يجب أن تكون عقبة أمام اتخاذ مجلس الأمن لتدابير فعالة ضد جنوب افريقيا ، ومن غير المقبول أن تصبح هذه المفاوضات في واقع الأمر ، درعا تحتمي به جنوب افريقيا في مناوراتها في ناميبيا ، أو في استمرار سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها في جنوب افريقيا .

وفي التقرير الذى أصدره الأمين العام مؤخرا بشأن خطط جنوب افريقيا وقدراتها في المجال النووى استنتج أن :

" لا شك في أن جنوب افريقيا لديها القدرة التقنية على صناعة الأسلحة النووية ،

ووسائل النقل الضرورية " . (A/35/402, para 87)

ان احتمال تطوير جنوب افريقيا لقدرتها على انتاج المتفجرات النووية تعطي بعدا خطيرا للغاية لمشكلة الفصل العنصرى . وطالما أن جنوب افريقيا ليست طرفا في معاهدة منع الانتشار ، وطالما أن ضمانات الأمن الشاملة لم تطبق على برنامجها النووى ، فان الاحتمالات ضعيفة في منع مثل هذا التطور الخطير . ان الانضمام الى معاهدة منع الانتشار ، أو على الأقل قبول جنوب افريقيا ل ضمانات أمن شاملة ، ينبغي أن يكون مطلبيا أساسيا من قبل جميع البلدان التي ما زالت تتعاون مع جنوب افريقيا في المجال النووى . وحتى يمكننا أن نمارس أقصى قدر من الضغط ضد نظام الفصل العنصرى ، من الضروري أن ننظر في امكانية وقف كل تعاون نووى مع جنوب افريقيا ، كجزء من برنامج العقوبات الاقتصادية المقرر من قبل مجلس الأمن . ان أى تفكير من هذا القبيل يجب أن يتضمن تقييما متوازنا لفائدة العقوبات في قطاع حساس من اقتصاد جنوب افريقيا ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى المخاطر التي قد تتعرض لها المنطقة وباقي العالم من جراء قيام جنوب افريقيا بالعمل دون قيود ضمانات الأمن الدولية ، وتطويرها لقدرتها النووية العسكرية .

وكرئيس لصندوق الائتمان لجنوب افريقيا ، فاني أود أن أبرز أهمية التضامن الدولي في تخفيف معاناة ضحايا الفصل العنصرى . وكما جاء في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، المقدم حاليا الى الجمعية العامة ، فان عددا كبيرا من الدول يساهمون في مختلف البرامج التي أقيمت لمثل هذا الغرض . وفي مشروع القرار حول صندوق الائتمان ، فاننا سنطالب بزيادة المساهمات السخية للصندوق وللبرامج التي تقوم بها الوكالات الطوعية المختلفة لمساعدة ضحايا الفصل العنصرى والتمييز العنصرى في جنوب افريقيا وناميبيا . ان مساهمة السويد لصندوق الائتمان ولبرامج التعليم والتدريب في جنوب افريقيا وصلت كلها هذا العام الى ٧٥٠ . ٠٠٠ دولار . وعلاوة على ذلك ، فان السويد تؤيد تأييدا متزايدا الأنشطة المدنية للمؤتمر الوطني الافريقى ، وسوف تصل مساهمتنا في العام الحالي الى ٥٤ مليون دولار . وسوف نواصل أيضا تأييدنا لتلك المنظمات الدولية غير الحكومية ، التي تعمل من أجل تخفيف معاناة ضحايا الفصل العنصرى . وسنفعل كل هذا بالرغم من المحاولات التي يقوم بها نظام جنوب افريقيا لوضع العراقيل على طريق هذا العمل .

ان جيران مجتمع الفصل العنصرى المجهز أحسن تجهيز والمنظم على أعلى مستوى ، وجدته أمرا يزداد الحاحا ، أن تعزز من تعاونها الاقتصادى . انها مسؤولة المجتمع الدولي أن يلعب دوره في انجاح هذا التعاون . ان هذا لا يدعم فقط القوة الاقتصادية للبلدان المستقلة في الجنوب الافريقى ، ولكنه يقلل أيضا من اعتمادها الاقتصادى على جنوب افريقيا . ان حكومة السويد ستواصل تقديمها لمساعدات التنمية لدول خط المواجهة ، وللمعونة الانسانية لحركات التحرر في الجنوب الافريقى . وستشارك بنشاط بوفد على مستوى عال برئاسة وزير الخارجية في مؤتمر الدول المانحة المزمع عقده في مابوتو في نهاية هذا الشهر من أجل ايجاد الوسائل الملائمة للمساهمة في التعاون الاقتصادى الاقليمى بين الدول المستقلة المجاورة لجنوب افريقيا .

واسمحوا لي أن أنهي هذه الكلمة حول أمور لا تقبل الجدل ، بالاشادة بالتعاون البناء المتزايد بين دول خط المواجهة في المجالات السياسية والاقتصادية . وفي جهودها الدبلوماسية المشتركة ، وفي تضامنها المتبادل ، فاننا نرى واحدا من أكثر القوى فاعلية لتحقيق حكم الأغلبية واستتباب السلم في الجنوب الافريقي . ولكننا نعلم في نفس الوقت أن العبء الأكبر في هذا الكفاح يتحمله ويقوم به الشعب في الطار البلدان المقهورة ذاتها . ونحن مستعدون للقيام بدورنا في هذا الكفاح من أجل اقامة السلم والاستقرار في الجنوب الافريقي حتى يمكن للرجال والنساء من مختلف الأجناس أن يعيشوا وأن يعملوا معا في تلك المنطقة دون أن يقض مضجعهم كابوس الفصل العنصري .

السيد فلورين (جمهورية ألمانيا الديمقراطية) (الكلمة بالروسية) : مرة أخرى ، تظهر سياسة العدوان والارهاب التي يمارسها نظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا في جسد دول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ان كفاح شعبي جنوب افريقيا وناميبيا لتحقيق حقوقهما الثابتة غير القابلة للتصرف ، قد تدعم . فاستقلال زيمبابوي الذي تحقق نتيجة لسنوات عديدة من الكفاح المسلح ، قد قلل الى حد كبير من مدى نشاط النظام العنصرى . كما أصبحت معارضة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ذاتها تمثل حركة شعبية عريضة ، وهذه المعارضة تعكس الرغبة المتزايدة من جانب شعب جنوب افريقيا للقضاء على الفصل العنصرى وبناء نظام ديمقراطي قائم على أساس الاعتراف بحق تقرير المصير .

ان حركة التحرير الوطنية التي تدلل يوميا على انها المدافع الحقيقي عن مصالح شعب جنوب افريقيا ، تستحق التأييد التام . ان جهود القوى الاشتراكية ، في جميع القارات لمعارضة التعاون بين الدول الامبريالية والاحتكارات وبين العنصريين الذين ينتهجون سياسة الفصل العنصرى من أجل العزل الفعلي بل والقضاء نهائيا على هذا النظام غير المشروع تزداد قوة كل يوم . ويجب أن يؤخذ هذا العامل في الحسبان أيضا من جانب أولئك الذين يحاولون الابقاء على جنوب افريقيا كسد منيع في وجه التحرير التام للقارة الافريقية من جميع أشكال الاستعمار والعنصرية . ان كفاح الوطنيين في جنوب افريقيا والتضامن الدولي معهم من جانب جميع القوى التقدمية ، يجعلنا واثقين من أن جنوب افريقيا ستتححر أيضا من القمع الاستعماري والعنصرى .

ان لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، يجب أن تواصل تعبئة قوى الرأى العام العالمي والجمهير العالمية ككل وان تقدم المزيد من الحوافز من أجل الكفاح ضد الفصل العنصرى .

ورغم الاحتجاجات في جميع أنحاء العالم ، فان نظام بريتوريا الفاشي يوسع من انتهاجه لسياسة الفصل العنصرى والعدوان . ان الارهاب والقتل واعادة التوطين الجبرى ، قد أصبحت الممارسات اليومية في دولة الفصل العنصرى . واسمحوا لي في هذا الخصوص أن أذكركم فقط بما ورد مؤخرا من قتل ستة مقاتلين من مناهضي الفصل العنصرى في بورت اليزابيت . ويحاول نظام

الفصل العنصرى عن طريق الديماغوغية أن يخفي جرائمه ، وكجزء من هذا الجهد نستطيع أن نضرب مثلاً بما أسماه " بالاصلاحات " التي ينشر الدعاية حولها وتثني عليها وسائل الاتصال الجماهيرية الغربية . وتهدف هذه المناورات أساساً الى الإبقاء على نظام الفصل العنصرى حتى في مواجهة التغيرات التي حدثت .

ولقد توصلت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان في وثيقتها E/CN.4/Sub.2/449 بحق الى النتيجة التالية :

" ان نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ليس مجرد مشكلة تميز عنصري يمكن أن تحل عن طريق التعليم والاصلاحات السياسية والاجتماعية ولكن بدلاً من ذلك يتضح باستمرار أن جوهر الفصل العنصرى هو حرمان السكان الأفارقة من حقوقهم في التملك عن طريق اقامة حكم شبه استعمارى واستخدام مختلف التدابير لاجبار الشعب المقهور في البلد على أن يعمل لصالح المستثمرين البيض سواء من جنوب افريقيا ذاتها أو من الخارج أيضاً .

اذن ، لابد من معارضة هذا النظام ، ليس عن طريق الاصلاحات المزعومة التي يحاول بها أن يرسم صورة مخادعة لاجداث تغير سلمي ، ولكن بالمطالبة بالقضاء على أية صورة من صور القمع العنصرى والاستغلال . ويجب اتخاذ التدابير الكفيلة بوضع نهاية لتهديد السلم من جانب جنوب افريقيا ، كما يجب أن نسأل أنفسنا الى متى تواصل بريتوريا السماح لنفسها بأن تهاجم الدول المجاورة بصلافة ؟ ففي الجزء الأول من هذا العام وحده ، قام المعتدون في جنوب افريقيا بخمسائة وثلاثين هجمة أرضية وسبع وعشرين هجمة جوية على مقاطعات أنغولا الجنوبية . ان مثل أعمال العدوان هذه ضد الدول الافريقية المستقلة ذات السيادة ، لا هدف لها الا زعزعة موقف هذه الدول سياسياً واقتصادياً ، وتمهيد الطريق لتحقيق الخطط التوسعية لبريتوريا . ان الحرب غير المعلنة ضد هذه الدول هي تحد لجميع الدول التي تعترف بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة ، وهذا الاعتراف من جانبنا يتطلب اتخاذ الاجراءات الملائمة .

وفي ناميبيا ، يواصل نظام بريتوريا احتلاله غير الشرعي ، ويعمل على فرض ما يسمى بالتسوية الداخلية . ان نتائج المفاوضات التي استمرت سنتين بشأن تنفيذ خطة الأمم المتحدة الخاصة

بناميبيا ، لاتدع مجالا للشك في انه لم يتم احراز أى تقدم من أى نوع في مجال العمل على تحقيق
الاستقلال بل بدلا من ذلك ، خلقت عقبات جديدة من جانب قوى الاحتلال العنصرية . والآن ، تطالب
جنوب افريقيا بما يسمونه " بالحيدة " من جانب الأمم المتحدة ، في حين انه لا يمكن أن تكون هناك
حيدة من شأنها أن ترقى الى مرتبة المساواة بين قوى الاحتلال وبين ممثلي الشعب المقهور .
ان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد وضعت لنفسها هدفا خاصا بتحقيق استقلال ناميبيا .
فما نحتاجه ليس التواطؤ مع مخططات العنصريين ولكن تأييد شعب ناميبيا وممثله الشرعي منظمة
سوابو . ان لدى الأمم المتحدة جميع الوسائل اللازمة لجبار نظام الفصل العنصرى على أن ينهـي
احتلاله غير المشروع . ونحن شأننا شأن غالبية الدول ، نؤيد استخدام تلك الوسائل .
وفي الوقت الراهن ، تزيد قوى الرجعية العالمية من التوتر في العالم . وليس من قبيل
المصادفة ان يتجه نظام الفصل العنصرى باستمرار الى هذه القوى ويتحدث اليها عن المصالح
المشتركة . فهي تتحدث عما يسمونه بالدفاع عن الحضارة البيضاء ضد الشيوعية ، كما أنها لا تفتقر
الى مقترحات للدفاع عن مصالح منظمة حلف شمال الأطلسي كما تفعل هنا .

أليست هذه هي نفس المصالح التي توجه بعض الشخصيات السياسية الغربية لاصدار قراراتها بشأن تطوير العلاقات مع النظام العنصرى ؟

ولسوء الحظ فان القوى الاستعمارية ظلت تحمي ذلك النظام بعناية لعدة عقود وحسب —
الآن ، وتمول له التوسع في أجهزة القمع الوحشية ، وتدعم اقتصاده وتمد جيشه بالأسلحة الحديثة .
ان لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناخضة الفصل العنصرى ، في الوثيقة A/35/22/Add.1
قد ذكرت مرة أخرى بالحقائق التالية : في عام ١٩٧٨ فان صادرات جمهورية ألمانيا الاتحادية الى
جنوب افريقيا زادت بنسبة ٣٧ في المائة ، وبذلك فان جمهورية ألمانيا الاتحادية المورد الأساسي
لجنوب افريقيا ، وتليها في ذلك المملكة المتحدة والولايات المتحدة في المرتبتين الثانية والثالثة ،
على التوالي ، وان الاستثمارات الرأسمالية الأجنبية في جنوب افريقيا زادت من ٨٠ مليون راند
عام ١٩٧٠ الى ٢١٣ مليون راند في ١٩٧٧ . وان ٦٣ في المائة من هذه الاستثمارات الرأسمالية
وردت من بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية و ٢٤١ في المائة من أمريكا . وان القرض الذى قدمه
أخيراً مصرف سيتي بنك والمصارف الأوروبية الغربية والذى يبلغ ٢٥٠ مليون دولار يوضح أن ذلك
الدعم ما يزال قائماً ، ولا يتناقص .

ان الاستثمارات ونقل التكنولوجيا لم تدعم — كما كانوا يزعمون — ضبط النفس بين العنصريين
كما لم تساهم في تخفيف آلام الشعب المقهور . انها تخدم فقط مصالح رؤوس الأموال الاحتكارية
الغربية . ورغم الحظر المعلن من جانب مجلس الأمن في الأمم المتحدة ، فان التعاون ما يزال مستمرا
مع جنوب افريقيا في المجالات العسكرية أيضا . وان لجنة مجلس الأمن في الأمم المتحدة الخاصة
بالعقوبات ، في تقريرها الأخير ، الوارد في الوثيقة S/14179 ، اضطرت الى أن تلاحظ أن الواردات
غير المشروعة من الأسلحة والمواد الحربية بجميع أنواعها الى جنوب افريقيا ما تزال مستمرة . ان الروابط
بين الاحتكارات الأجنبية والصناعة العسكرية لجنوب افريقيا كثيرة ومتعددة . انها تتراوح ما بين
الامداد بالسلاح بطريقة غير شرعية الى انتاج مواد عسكرية في جنوب افريقيا من جانب احتكارات
دولية فرعية ، الى منح تراخيص صناعية لشركات جنوب افريقيا وبيع المعدات التي يمكن أن تستخدم
في كل من القطاعات المدنية والعسكرية في ذلك البلد .

ان التعاون النووى مع نظام الفصل العنصرى في استراتيجية الأسلحة النووية يمثل تهديدا خاصا للسلم . ان مستلزمات التسلح النووى في جنوب افريقيا أنشئت عن طريق تدريب متخصصين من جنوب افريقيا في الميدان وتبادل مثل هؤلاء الخبراء مع بلد معين ، تحت ستار اتفاقية ثقافية وكذلك عن طريق اصدار التراخيص الملائمة ، وتزويد جنوب افريقيا بالمعدات الصناعية النووية من جانب الاحتكارات الامبريالية . وعلى سبيل المثال ، فان نائب وزير الدفاع في جنوب افريقيا ، في مقابلة مع النيوزويك الأسبوعية ، ذكر أن جنوب افريقيا لن تتورع عن استخدام قدرتها النووية لتحقيق أهدافها التوسعية .

ان كل الدول ملتزمة تماما بمعارضة سياسة نظام الفصل العنصرى ، التي تهدد السلم ، ويجب أن نتوقع أن يتخذ مجلس الأمن قرارا بشأن الاجراءات الملائمة في هذا الشأن . ان حظر السلاح الذى اتفق عليه عام ١٩٧٧ يجب أن يطبق بدقة ويجب أن يمتد وفقا لاقتراحات اللجنة المعنية بالعقوبات . ويجب أيضا فرض عقوبات اقتصادية واسعة ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بحظر البترول . ان العقد السريع لمؤتمر بشأن العقوبات سوف يزيد من تعبئة كل القوى القادرة على زيادة عزل نظام الفصل العنصرى على المسرح الدولي ، وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . هذا هو رد الفعل الملائم لمواجهة سياسة الفصل العنصرى .

ان مثل تلك الاجراءات يجب ألا تتأخر طويلا لصالح الشعوب الافريقية ولصالح السلم . بالنسبة لحكومة ألمانيا الاشتراكية ، التي لا تحتفظ بأية علاقات من أى نوع من العنصريين ، لأن التضامن النشط الفعال مع القوى الناهضة للاستعمار وكفاح الشعوب لمناهضة العنصرية هو مسألة مبدأ . وكما قال مؤخرا الأمين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي ورئيس مجلس الدولة لجمهورية ألمانيا الديمقراطية ، السيد اريش هوينكر ، في حديث أخير مع رئيس المجلس الوطنى الافريقى لجنوب افريقيا ، السيد تامبو ، فان الجمهورية الديمقراطية الالمانية سوف تواصل تأييدها بقوة للشعوب التي تحارب من أجل حريتها الوطنية والاجتماعية . ان ألمانيا الديمقراطية ، هي الآن وستظل حليفا مخلصا لشعب جنوب افريقيا ، الذى يحارب تحت قيادة المجلس الوطنى الافريقى ، ضد نظام الفصل العنصرى .

السيد جعفر اللقاني (المملكة العربية السعودية) : أود أن أنتهز هذه الفرصة نيابة عن وفد بلادى لأشيد بجهود اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ورئيسها السفير كلارك على التقرير الوافى الذى قدمته للجمعية العامة والذى يغطي جميع مظاهر سياسة الفصل العنصرى والتميز العنصرى التى تمارسها حكومة جنوب افريقيا واحساس المجتمع الدولى بأهوال الفصل العنصرى . كما أوجه ثنائى الى اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية .

ان اهتمام بلادى بحقوق الانسان يجعلها في فاية القلق لما تعانيه تلك الحقوق من انتهاكات صارخة في عالم اليوم . فبالرغم من الازدهار والتقدم الذى احرزته البشرية في العقود الاخيرة ، سواء كان ذلك في فزو الفضاء أو في اعماق المحيطات والبحار ، الا ان الانسان لا يزال يعاني أشد أنواع الظلم والقهر من أخيه الانسان ، فالفصل العنصرى والتمييز العنصرى لا يزالان مستفحلان بصورة رسمية وفي رسمية في اجزاء من العالم ، وأخص بالذكر في جنوب افريقيا وفلسطين ، وان اضطهاد السكان الاصليين بسبب لونهم او دينهم او عرقهم ما يزال قائما ، ويمانون أشنع أنواع التمييز والقهر والكيث والتجبر بما يتنافى مع قرارات الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى ، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان ، والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها ، واتفاقية منع جريمة ابادة الاجناس والمعاقبة عليها .

ان الوضع في جنوب افريقيا ما يزال يتدهور ويهدد السلم والأمن الدوليين بسبب استمرار السياسة التمييزية البغيضة للفصل العنصرى التي يتبعها نظام الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا ، وانكاره أهم حقوق الانسان الأساسية للسكان الاصليين ، وامعانه في سياسة القمع والاستغلال ضدهم ، وتعزيز ترساناته العسكرية ، واستمراره في تطوير برامجه النووية ، وسياسة العدوان المسلح والاحتلال ضد اقليم ناميبيا والدول المجاورة . ان سياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ليست مجرد أحد البنود الدائمة على جدول أعمال الجمعية العامة ، ولكنها تشكل احدى المشاكل الخطيرة التي تواجه البشرية جمعاء وذلك نتيجة الاستغلال الوحشي للموارد البشرية والثروات الطبيعية للشعوب ، والتطوير الكامل لا مكنيات الحرب ، بما في ذلك القدرة على انتاج الأسلحة النووية التي تجعل من الجنوب الافريقي بؤرة من أشد يؤر العالم تهديدا بالانفجار الذى يهدد السلم في افريقيا والعالم أجمع . وتقع مسؤولية ونتائج هذا الوضع ليس على عاتق النظام الحاكم في جنوب افريقيا فحسب ، بل على عاتق المجتمع الدولي أيضا الذى كان شاهدا على ويلات الحرب التي أدت الى اراقة الدماء وقتل الملايين من الضحايا بسبب الأفكار العنصرية ، وجلبت أعباء ومعاناة وآلاما ضخمة على الانسانية خلال جيل واحد . ومن أجل تجنب الأجيال القادمة هذه الويلات ، فإن

الأسرة الانسانية فتحت صفحة جديدة وأقامت منظمتنا هذه ، مستوحية المثل العليا للعدل والسلم والمساواة . ومن المؤسف حقا ان احدى الدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة كانت جنوب افريقيا ، التي كانت العنصرية البغيضة سياسة لنظام حكمها .

رغم ثقتنا العميقة بمهمة الأمم المتحدة ، واعتقادنا الراسخ بأنه منذ اقامة هذه المنظمة الدولية فان مستقبلا أفضل لصالح البشرية قد تم ضمانه ، فانه لا يفوتنا أن نذكر المجتمع الدولي أنه على الرغم من انه لم يسبق في تاريخ منظمتنا أن حصلت قضية على اجماع واستمرار في الاستنكار والادانة ، مثل قضية الفصل العنصري والتفرقة العنصرية والنظام الذي يمثلهما . لكننا ندرك دائما ان تلك الادانة العالمية لم يليها أى عمل ، بل ان العجز الذي نتج عن عدم تنفيذ هذا الاجماع منذ اكثر من ثلاثين عاما ، هو دليل واضح على أنه لا توجد نية حقيقية لدى بعض الدول التي تتواطأ مع نظام الفصل العنصري وتدعمه ماليا واقتصاديا وعسكريا وفنيا للقضاء على هذه الجريمة التي ستظل وصمة عار في جبين الانسانية جمعاء . وانه طالما استمرت مثل هذه السياسة في أى جزء من العالم ، فان أى حديث عن الحقوق الانسانية أو حرية الشعوب سيظل بدون معنى أو مغزى .

رغم الاستنكار والادانة العالميين لسياسة الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا ، فان استجابتها لهذا الاستنكار والادانة يتم عبر استمرارها في سن مزيد من التشريعات والقوانين العنصرية القائمة على اللون والعرق . فلا زالت تنشأ البانتوستانات من أجل اقتصاب اراضي الأغلبية السوداء وتوطيد سيطرة المستوطنين البيض السياسية والاقتصادية ، الأمر الذي ينبغي على المجتمع الدولي أن يواصل رفضه وادانته .

ان النظام العنصري في بريتوريا لا يزال يصعد حملاته الشرسة والالانسانية لملاحقة واعتقال وقمع واقتيال المواطنين الذين يرفضون سياسة الفصل العنصري ، ويزجهم في فياذهب السجون ويمارس ضد هم اقصى اشكال التعذيب والقهر . ان ما يجرى في الجنوب الافريقي هو انتهاك صارخ لحقوق الانسان ، ان نجد أن شعب جنوب افريقيا وناميبيا تنتهك حقوقه كل يوم على مرأى من المجتمع الدولي ، ويتعرض الى أشنع انواع الاضطهاد والاستغلال الذي يؤدي ، ضمن ما يؤديه ، الى آثار سلبية ناجمة عن التمييز والتفرقة العنصريين في ميادين التعليم والصحة والتغذية والسكان وفرص العمل والتنمية الثقافية . وينبغي ان تتضمن التدابير الدولية الرامية الى استئصال اسباب هذه الممارسات تحسين الظروف المعيشية لجميع افراد المجتمع بغض النظر عن اللون او الدين او العرق .

فلا زال النظام العنصري في جنوب افريقيا يحتل ، بصورة فير شرعية ، اقليم ناميبيا ضاربا عرض الحائط بكل قرارات الأمم المتحدة ومناشدات المجتمع الدولي ، بل انه يعمل بلا هوادة لترسيخ أسس الفصل العنصري والتمييز العنصري البغيضين وتمزيق الاقليم ، وبذر الشقاق بين سكان الاقليم عن طريق اتباع سياسة البانتوستانات وانكار أهم حقوق الانسان الاساسية لشعب ناميبيا ، بما في ذلك حقه فير القابل للتصرف في تقرير مصيره واستقلاله الحقيقيين ، وذلك بلجوءه الى استخدام العنف والقمع والكبت والاضطهاد ، محاولا خنق الأمانى الحقيقية لهذا الشعب ، وبما يرتكبه بصورة متكررة من اعمال عدوانية سافرة ضد الدول الافريقية المجاورة ، ورفضه الامثال لقرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن .

ان مواصلة احتلال اقليم ناميبيا عسكريا ، ووجود جنوب افريقيا فيه هو أمر غير مشروع ويتنافى
وقرارات المجتمع الدولي ، وانه يجب على حكومة الأقلية البيضاء سحب قواتها الاحتلالية من ناميبيا .
كما ينبغي على الأمم المتحدة أن ترفض أية خطوة تتخذها من شأنها أن تمس وحدة وسلامة أراضي
الاقليم أو أن تحول دون التعبير الصادق الحر والشرعي عن ارادة شعب هذا الاقليم بقيادة منظمة
جنوب غرب افريقيا (سوابو) الناطقة باسمه وتحت اشراف ورعاية الأمم المتحدة .

ان بلادى تعرب عن عميق قلقها ازاء العلاقات القائمة والمتزايدة بين النظام العنصرى
في جنوب افريقيا والكيان الصهيوني في فلسطين ، لاسيما في المجالين العسكرى والاقتصادي
بالرغم من قرارات الأمم المتحدة التي تطالب هذا الكيان بأن يضع حدا لهذه العلاقات . ففي الوقت
الذى يبذل فيه المجتمع الدولي قصارى جهوده لعزل النظام العنصرى في جنوب افريقيا نجد الكيان
الصهيوني يوسع ويكشف هذه العلاقات الى حد تطوير القدرة النووية لنظام جنوب افريقيا مما يشكل
تهديدا خطيرا للأمن والسلام الدوليين ، ومصدر قلق وعدم استقرار لجميع الدول الافريقية والعربية
مما يتنافى مع مقررات الجمعية العامة الخاصة بجعل افريقيا والشرق الأوسط مناطق خالية من الأسلحة
النووية . ان هذا التعاون لا يمكن تفسيره سوى أنه اختيار متعمد وعمل عدائي ضد الشعب المقهور
في جنوب افريقيا .

ان موقف بلادى فيما يتعلق بالفصل العنصرى والسياسة التي يمارسها النظام العنصرى
في جنوب افريقيا ضد السكان الأصليين معروف ، ولقد أيدنا بصورة مستمرة نشاط الأمم المتحدة
الرامي الى القضاء نهائيا على الفصل العنصرى . وان وفد بلادى يكرر تأييده المستمر والمطلق
للكفاح الذى تخوضه شعوب جنوب افريقيا وناميبيا ضد نظام الفصل العنصرى البغيض . وان بلادى
سوف لن تألو جهدا في تأييد الجهود الدولية حتى يتم القضاء نهائيا على الفصل العنصرى والتمييز
العنصرى من العالم أجمع .

ان المملكة العربية السعودية يحدوها الأمل الوطيد في أن تكرر الأمم المتحدة مزيدا من
الجهود المتضافرة لتصفية الاستعمار وسياسة الفصل العنصرى في الجنوب الافريقي حقنا للدماء
وتجنبنا للمزيد من العذاب والدمار . كما أن المجتمع الدولي مطالب باتخاذ الاجراءات اللازمة
والفعالة التي من شأنها أن تعيد الحرية والكرامة للشعوب المقهورة في الجنوب الافريقي وغيرها من

المناطق التي تخضع حالياً لأشكال القمع والظلم . وتهيب بلادى بجميع الدول الى مساندة ودعم هذه الشعوب ومواصلة اتخاذ كافة التدابير اللازمة لانهاء جميع أوجه التعاون الاقتصادي والعسكري مع الأنظمة العنصرية ، وخاصة تلك الدول التي أدانت هذه الأنظمة من أجل أن تواصل تعهداتها وأن تترجمها الى واقع . وعندئذ فقط سوف تترك الأنظمة العنصرية حقيقة ومدى عمق التزام المجتمع الدولي باستئصال الفصل العنصرى والتمييز العنصرى .

السيد مارينسكو (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد رومانيا قد أولى اهتماما كبيرا للتقرير الذى قدمه السفير أكبرود كلارك الممثل الدائم لنيجييريا لدى الأمم المتحدة بشأن الأنشطة التي قامت بها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، وهي أنشطة أيدتها بلادى دائما . وان قامت بهذا العمل لتحقيق أحد أهدافها النبيلة وهو احترام حقوق الانسان والحرية الأساسية لجميع الشعوب ، فان منظمة الأمم المتحدة قد كثفت في الأعوام الأخيرة اهتماماتها بالوضع الخطير الذى أوجده استمرار الممارسات العنصرية وسياسة الفصل العنصرى والاستغلال الاستعماري في الجنوب الافريقي . ان وفد رومانيا شأنه شأن الأغلبية الساحقة من الوفود ، قد أدان أكثر من مرة من فوق هذه المنصة السياسة العنصرية التي تمارسها سلطات بريتوريا والتي تمثل وضعاً بالياً يتناقض تماما مع الواقع في القارة الافريقية وفي العالم الذى نعيش فيه . ان حالة التوتر التي تسود الجنوب الافريقي ، هي الأثر المباشر للتحدى وللقمع اللذين يمارسهما النظام العنصرى غير الشرعي لجنوب افريقيا ضد الحقوق والحریات الديمقراطية الأساسية ، وللقمع الوحشي المستمر لغالبية السكان الأفارقة وانكار حقها ، وكذلك انكار حق شعب ناميبيا في تقرير المصير والعيـش في حرية واستقلال . وهذه نتيجة للنظام المؤسسي الذى تمارسه جنوب افريقيا في سياسة التمييز العنصرى والفصل العنصرى والقمع والعنف كوسائل للحكم .

ورغم الجهود التي تبذلها سلطات بريتوريا من أجل استمرار الوضع الحالي وتكثيف أعمال القمع ، فان معارضة سياسة الفصل العنصرى قد استمرت في الازدياد . ان أغلبية السكان الأفارقة قد كثفت كفاحها من أجل القضاء على نظام الفصل العنصرى الذى فرضه العنصريون ، كما أن أعمال الاحتجاج والمعارضة بين مختلف قطاعات السكان قد زادت وكذلك جميع أشكال الكفاح المنظم الذى

يقوم به السكان الأفارقة . ان المظاهرات ضد نظام الفصل العنصرى هذا الصيف ، قد زادت بحيث شملت جميع البلاد . وفي مواجهة الكفاح المتزايد من أجل المساواة في الحقوق والعدالة الاجتماعية ، فان حكومة جنوب افريقيا العنصرية وقد وجدت نفسها في موقف يعرضها للخطر كفت من أعمالها القمعية ضد أعداء الفصل العنصرى وأصبحت أكثر لا انسانية وأكثر وحشية .

ومما يزيد الموقف سوءا في الجنوب الافريقي ، هو حقيقة أنه بالإضافة الى سياسة الفصل العنصرى فان هناك محاولة من جانب نظام بريتوريا باستمرار سيطرته الاستعمارية على ناميبيا ، والعمل على فرض ما يسمى بتسوية سلمية في ذلك الاقليم بما يعارض ارادة شعب ناميبيا ومطالبات الأمم المتحدة من أجل انتهاء استمرار استغلال نظام بريتوريا لهذا الشعب وثروته الوطنية . ومن أجل انجاز ذلك ، فان سلطات جنوب افريقيا تستمر في أعمال العنف والقمع ضد شعب ناميبيا الذى يقوم بكفاحه المسلح تحت قيادة منظمة سوابو من أجل وضع نهاية للاحتلال غير الشرعي لجنوب افريقيا . وفي الخارج فان سياسة الفصل العنصرى والتمييز العنصرى التي تمارسها جنوب افريقيا ، قد تمثلت في أعمال العدوان المتكررة ضد دول الخط الأول الافريقية والتي ينجم عنها ضحايا عديدة وخسائر مادية كبيرة .

ومن الواضح أنه في الظروف الحالية حيث المناخ السياسي العالمي مظلم وعدم الاستقرار يتزايد ، فان استمرار سياسة الفصل العنصرى والتمييز العنصرى في جنوب افريقيا يمثل بؤرة توتر ونزاع وتهديد للسلم والأمن الدولي .

وفي جهودها الشاملة التي تهدف الى وضع نهاية لهذه السياسة التي تنشر عدم المساواة والقمع والاستغلال العنصرى التي وصفت بحق بأنها جريمة ضد البشرية ، فان منظمة الأمم المتحدة قد اتخذت سنة بعد أخرى تدابير تهدف الى تأييد أغلبية سكان جنوب افريقيا في كفاحها الشرعي ضد الفصل العنصرى ومن أجل التحرير الوطني .

ان الأمم المتحدة قد أدانت مرارا وتكرارا سياسة الفصل العنصرى ، والترهيل القسرى لملايين الأفارقة ، وسياسة البانتوستان وتمزيق وحدة أراضي ناميبيا التي تمارسها السلطات العنصرية في بريتوريا .

ان المجتمع الدولي بأسره يؤيد القضاء على سياسة الفصل العنصري والتمييز العنصري . وقد عبّر عن تضامنه مع المناضلين من أجل الحرية ؛ ومع جميع السكان الذين يتعرضون للقمع في جنوب افريقيا .

وعلى الرغم من ذلك ، فان وضع أغلبية السكان الأفارقة قد ازداد سوءا ، كما أن التوتر قد بلغ حدا لم يسبق له مثيل في جنوب افريقيا . ان التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها سلطات بريتوريا في إطار ما يسمى بالاستراتيجية الشاملة ، والتي تحاول بها أن تعالجي وحما جديدا لسياسة الفصل العنصري ، هذه التدابير تهدف في النهاية الى تقسيم الأغلبية الأفريقية لشعب جنوب افريقيا التي تضار الى العيش في معازل في بلادها . ولقد أدت هذه التدابير الى زيادة الفوارق الأساسية بين اقلية بسياسة احتكرت السلطة ، وبين أغلبية السكان الذين لا يتمتعون بحقوقهم وحريةتهم الأساسية .

ان القرارات العديدة للجمعية العامة ، ومجلس الأمن التي أدانت والمليت دون ابطال بوضع حد لسياسة القمع الرجعية الوحشية لجنوب افريقيا ، التي شجبتها المجتمع الدولي بأسره قبلت بفحارسة وصلف من قبل سلطات بريتوريا . وعلى ذلك ، فاننا نعتقد مثل وفود أخرى أنه طالما بقيت سياسة الفصل العنصري فان الأمم المتحدة ستل تواجده مشكلة خطيرة للغاية ، لا يمكن أن تحل بمجرد توجيه النداءات .

ان اقامة علاقات دولية قائمة على احترام المساواة والحق في القابل للتصرف لجميع الشعوب في أن تقرر مصيرها تتطالب من الأمم المتحدة أن تتخذ اجراءات اكثر حزما وأكثر فاعلية من أجل تأييد الشعوب المقهورة في جنوب افريقيا . ويجب أن يقوم المجتمع الدولي بتكثيف أعماله حتى يوضح تماما اصراره على ازالة سياسة الفصل العنصري وممارسات التمييز العنصري الى الأبد .

وكما أبرزنا في عدة مناسبات ، وكذلك في مناقشات مجلس الأمن في حزيران /يونيه الماضي فيما يتعلق بزيادة خطورة الموقف في جنوب افريقيا ، فان رومانيا تؤيد تنفيذ تدابير صارمة مابقا لميثاق الامم المتحدة ، بما في ذلك تلك المنصوص عليها في الفصل السابع ، ضد جنوب افريقيا . كما نؤيد وضع برنامج عمل يهدف الى الوفاء بالتلزمات المشروعة لأغلبية السكان في جنوب افريقيا . ويتطلب ذلك بغير شك الارادة السياسية والعمل المتضافر من جميع الدول الاعضاء ، وخاصة مساهمة

البلدان التي يتعاونها مع سلطات بريتوريا ، تشجع بشكل أو بآخر استمرار نظام الفصل العنصرى والتمييز العنصرى .

ان مشاعر التضامن من جانب رومانيا فيما يتعلق بالكفاح الذى يخوضه الشعب المقهور فى جنوب افريقيا ضد نظام الفصل العنصرى والتمييز العنصرى قد عبر عنها بقوة الرئيس نيكولاى تشاوشيسكو رئيس جمهورية رومانيا أثناء مشاوراته العديدة التى أجراها فى رومانيا أو فى افريقيا مع رؤساء الدول أو رؤساء حركات التحرر الوطنى فى افريقيا .

ان البيانات المشتركة التى وقعها رئيس جمهورية رومانيا مع رؤساء موزامبيق وزامبيا وزمبابوى عندما قاموا أخيرا بزيارة بوخارست ، توضح الارادة القوية للأطراف الموقعة ، على العمل من أجل القضاء التام والعاجل على سياسة الفصل العنصرى ، وكذلك الدعم الذى تقدمه للكفاح العادل لأقلية الشعوب التى تحاول التوصل الى نيل حقوقها غير القابلة للتصرف . وفى نفس الوقت ، فلقد أدمنت العمليات العسكرية العدوانية لنظام جنوب افريقيا العنصرى ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة ، وقد نص فى هذه الوثائق على وضع حد لجميع الانتهاكات الموجهة ضد سيادة ووحدة أراضي هذه الدول .

وفى الرسالة التى وجهها هذا العام رئيس الجمهورية الى مؤتمر القمة الثامن عشر لمنظمة الوحدة الافريقية نجد ان رومانيا الاشتراكية وشعبها قد قدما وسوف يقدمان دعما نشطا للعمل الذى تقوم به شعوب افريقيا ودولها من أجل القضاء على جميع السياسات الامبريالية والاستعمارية والاستعمارية الجديدة والتمييز العنصرى والفصل العنصرى . كما أنها تؤيد الجهود التى تبذلها هذه الشعوب لتعزيز استقلالها وسيادتها الوطنية وللقضاء على التخلف .

لقد عملت رومانيا دائما من أجل القضاء تماما على سياسة التمييز العنصرى والفصل العنصرى فى جنوب افريقيا . ونحن نعبر عن تضامننا مع الكفاح الذى يخوضه شعب ناميبيا من أجل الاستقلال ، والذى تؤيده سياسيا ومعنويا ودبلوماسيا وماديا . ونحن على يقين من أن شمال شعب ناميبيا سوف يكلل بالنجاح . وفى نفس الوقت فان رومانيا قد أدانت بقوة الأعمال العدوانية التى يرتكبها العنصريون فى جنوب افريقيا ، ضد الدول المجاورة المستقلة ، وقد طالبت بإيقاف هذه الاعتداءات واحترام استقلال ووحدة أراضي هذه الدول .

والالتزام بهذا الموقف ، فان رومانيا قد أيدت قرارات الأمم المتحدة التي تتعلق بالموقف في جنوب افريقيا . ونحن مصرّون على العمل في إطار الأمم المتحدة ، وفي مختلف المحافل الدولية بالتشاور مع جميع الدول الأعضاء من أجل التوصل الى تدابير فعالة وعملية تؤدي بأسرع ما يمكن الى القضاء على سياسة الفصل العنصري والتمييز العنصري . ان الانتصار التاريخي لشعب زيمبابوي الذي له آثار كبيرة على التطورات في جنوب افريقيا قد أوضح أكثر من أى وقت مضى ، عزلة النظام العنصري في بريتوريا .

ان شعب رومانيا مقتنع بأن أى عمل يهدف الى تقوية التفرقة العنصرية والفصل العنصري أو أى عمل عدواني أو إرهابي لن يؤخر احتضار السيادة الاستعمارية والعنصرية . أن لحظة انتصار قضية حرية الشعوب وكرامة الانسان في الجنوب الافريقي ليست ببعيدة .

السيد سنكلير (فيانا) (الكلمة بالانكليزية) : ان مسألة سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها جنوب افريقيا في تحد كانت باستمرار على جدول أعمال هذه المنظمة تقريبا منذ انشائها . كما أن مناقشاتنا ومقرراتنا عبر السنوات بشأن هذا النظام البغيض قد أثريت عن طريق المشاركة المتزايدة من جانب الدول التي تحررت حديثا ، وعن طريق زيادة وعي أعضاء المنظمة بالتهديد الخطير الناجم عن استمرار بقاء هذا النظام فير الانسانى ، على السلام والأمن الدوليين . ومع ذلك ، فان الاجماع الذى أدّين به الفصل العنصري باعتباره يمثل انتهاكا لحقوق الانسان والحريات الأساسية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . . هذا الاجماع لم يؤثر طاهريا على سلطات جنوب افريقيا . وبسبب النتائج الهزيلة التي تحققت بالنسبة الى ما استنفذ من وقت وطاقة كرسناهما لبحث هذه الاستهانة بكرامة الانسان ، فمن السهل أن نكون ضحايا لمشاعر الاحباط واليأس . ولقد سبق لوفد بلادى عندما تحدث بشأن هذا البند في العام الماضي أن حذر من أن يصل الأمر الى أن نعتبر المناقشة بشأن الفصل العنصري من الطقوس السنوية ، وأن يصبح هذا النظام البغيض سمة مستمرة من سمات عالمنا . ان وفد بلادى يشعر بالحاجة الى تكرار هذا التحذير . ان جنوب افريقيا لا تزال تواصل ارتكاب أبشع صور انتهاك القيم الروحية ، الأمر الذى يتطلب ردود أفعال فير متساهلة من جانب المجتمع الدولي . ونحن لا نستطيع أن نتعاس في جهودنا حتى يتم القضاء على نظام الفصل العنصري . ويجب أن يكون التزامنا بهذا الهدف التزاما كاملا ، ويجب ألا نتعاس عن تحقيقه .

وفي هذه المنظمة ، نستطيع أن نواصل كفاحنا ضد الفصل العنصري لأن عضوية المنظمة تشمل اليوم في قلوبها أمما ولدت من أرحام النضال ضد السيطرة الاستعمارية والعنصرية . ومن الطبيعي ، وفقا للمبادئ التي استلهمتها ثورات هذه الأمم ، فانها منذ البداية قد كرست جهودها لتكثيف الكفاح من أجل تحلیم نظام الفصل العنصري .

وكمثلة لحقبة جديدة حلت محل النظام الاستعماري القديم الذي كان موجودا عند نهاية الحرب العالمية الثانية ، فان هذه الدول تدرك بطريقة واعية حقيقة أن منجزات عصر تصفية الاستعمار العظيم لن تحقق كامل معناها حتى يمكن تصفية نظام الفصل العنصري اللاإنساني المهيمن ، وتحرير الشعب المقهور في جنوب افريقيا .

وبينما ان الدور الذي يمكن أن تلعبه منظماتنا في الاسراع بיום التحرر هو بالطبع دور هام ، ففي النهاية فان جهود ضحايا الفصل العنصري ستكون هي العامل الحاسم في تحقيق ازالة هذا النظام البغيض . ان كفاح المحاربين من أجل الحرية ضد مصاعب قد يبدو أنه لا يمكن التغلب عليها ، كان كفاحا طويلا ومثيرا . انه كفاح تجاوز جميع الحواجز العرقية والطبقية ، كفاح شمل الرجال والنساء والشباب والأطفال ، كفاح دخل في العام الماضي في مرحلة حاسمة بفضل الأعمال الجسورة والبطولية للوطنيين الذين أذهلوا قاهريهم وزعزعوا من اعتدادهم بأنفسهم ومن ثقتهم وهزوا الأسس التي قام عليها نظام الفصل العنصري الكريه . وسنكون مقصرين في واجبنا ، اذا لم نقترب من جهودنا بجهود الشعب الذي يضطر الى القتال في بيئة محفوفة بالمصاعب الغريبة والفريدة التي نعرفها جميعا . واستلها ما للشجاعة والتضحية بالنفس من قبل الأغلبية المقهورة ، فان علينا أن نتخذ القرارات التي تتناسب مع هذه الجهود وتكملها لتواصل مسيرتها في قضية الحرية والعدالة . وعند اتخاذ القرارات في هذه الجمعية ، يجب أن نحث دول الغرب على ألا تقف بعيدا عن التدابير التي أوصت بها أغليبتنا في هذه الجمعية في الماضي ، وسنواصل التوصية بها لأنها ضرورية للقضاء على نظام الفصل العنصري . ان تدفق السيل الجارف من الخطب من هذه الدول في ادانتها للفصل العنصري ، يقترب بعزوف مماثل عن اتخاذ تلك الخطوات المحددة التي تعلم أنها ستؤدي لا محالة الى انهيار هذا النظام الجائر . فالكلمات وعدم اتخاذ الاجراءات ، لا يمكن التوفيق بينهما . ان الدول الغربية يجب أن تتخلى عن المصالح والمنافع الاقتصادية قصيرة الأمد والقائمة على الاستغلال الوحشي للإنسان وأن تأخذ بالمبادئ الدائمة للعدالة والحرية للمقهورين . ولقد تعودنا مؤخرا على الاستماع الى حجج تقول بأن بعض التعديلات التافهة والمهامشية في نظام الفصل العنصري ، يمكن أن تكون بادرة تبعث على الأمل في احداث تغيير أساسي . ان التقرير المفصل الشامل الذي قدمته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الى هذه الجمعية ،

يظهر بشكل فعال كيف أن هذه الحجج تفتقر إلى أساس ، وقد ركز على كشف نفاق نظام بريتوريا إذ ورد به ما يلي :

" أن الحديث عن الإصلاحات ، هو أساسا ، أسلوب لاثارة الفرقة بين السود وخدام

العالم . . . ولم يتم استبدال أي من قوانين التمييز " . (A/35/22, Annex I, para.142)

وقد أوردت اللجنة الخاصة قائمة بأعمال التوقيف والسجن والاعتقال والنفي والتعذيب وسوء معاملة معارضي النظام العنصرى . وتسترعى اللجنة الانتباه إلى أساس النظام ، وهو الأساس الناتج من زيادة العزلة والذي أصبح ملحوظا أكثر بعد انتصار الكفاح التحريرى في زمبابوى . أن نظام بريتوريا ، كالمجرم المحاصر ، لا يفضل الاستسلام بل يوجه قواته ضد تلك القوى في جنوب افريقيا والبلدان المجاورة التي تواصل الاحتفاظ بموقفها المبدئي من نظام الفصل العنصرى . أن هذا القمع المتزايد في الداخل ، يقترن بهجمات ضد أنغولا وزامبيا ، وبمحاولات للتخريب واثارة القلاقل في ليسوتو وموزامبيق وزمبابوى ، وبالموقف القائم على الغطرسة بالنسبة للجهود المبذولة لتحرير أرض ناميبيا المحتلة . ولا يمكن التكهن بالمدى الذى يذهب إليه النظام العنصرى للابقاء على سياسته الاستغلالية . أن التحذير الذى وجهته اللجنة الخاصة بأن خطط جنوب افريقيا النووية وقد رتها تشكل خطرا جسيما وتحديا لا يمكن للمجتمع الدولي التهرب من مواجهته ، ليس من قبيل المبالغة . ولا نستطيع أن نتجاهل الأخطار الضخمة التي يمكن أن نتعرض لها جميعا نتيجة للأعمال المستهترة التي يمكن أن يقوم بها هذا النظام المحموم .

وفي هذا المقام فإن موقف الدول الغربية الذى أشرت إليه ، له أهمية كبيرة . فما يساعد على بقاء جنوب افريقيا ، اقتناعها بأنه في المقام الأخير فإن قيمتها الاقتصادية والاستراتيجية ستمنع أصداءها الغربيين من اتخاذ الاجراءات التي تضع نهاية لنظام الفصل العنصرى . وحتى الآن ، فإن تلك الدول لم تقل أو تفعل شيئا يبدد هذا الاعتقاد ، وفي الواقع فإنها تشجع هذا النظام سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، ولذلك فإنها تتحمل مسؤولية كبيرة فيما يتعلق ببقاء هذا النظام الوحشي والنتائج الخطيرة للتعاون معه بالنسبة للسلام والاستقرار في الجنوب الافريقي وبقية أنحاء العالم .

وفي مواجهة هذا النظام الدنيء للفصل العنصرى ، فان المجتمع الدولي والشعب المقهور في جنوب افريقيا ، يجابهان تحديات قد تبدو ظاهريا أنها لا يمكن التغلب عليها . ففي جنوب افريقيا نواجه نظاما ازدهر من استغلال السكان السود ومن البيئة الاقتصادية الدولية ، حتى أنه يرى نفسه على استعداد للقتال من أجل البقاء على سياسته في الفصل العنصرى دون قيود على طبيعة أو مدى الأسلحة التي يمكن أن يستخدمها . ان تطوير قدراته العسكرية والاقتصادية ، لقي الدعم والتأييد من دول غربية معينة وجدت أنها تضحية كبيرة أن تخضع حافز الربح للمبادئ الأسمى . وهناك تحد آخر نواجهه ، وهو قدرة جنوب افريقيا على الاعتماد على المساعدة العسكرية والاقتصادية من قبل أغنى مجموعة من الدول على وجه الأرض .

ولكن لا ينبغي أن تخيفنا تلك التحديات ، فلنكن على مستواها ولنسترشد بالقوى الثورية للوطنيين في جنوب افريقيا ، وليكن دورنا هو أن نجاهد لكي نواكب خطانا الأعمال التي يقوم بها الوطنيون في جنوب افريقيا . ولنضع أمامنا المثل الحديث من زمبابوى ، حيث كانت الأقلية البيضاء الحاكمة في الماضي غير البعيد تنظر الى المستقبل وتحس بالثقة في أن حكم الأقلية سيظل باقيا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا الى آخر المتحدثين هذا الصباح .

وقبل أن أرفع الجلسة ، أود أن أخطر الجمعية بأن قائمة المتحدثين تتضمن ٧٢ متحدثا ، ولذلك سنعقد اجتماعا اضافيا بعد ظهر الغد ١٣ تشرين الثاني /نوفمبر .

وأود أن أحث الوفود التي ترغب في التقدم باقتراحات في شأن هذا البند أن تقوم بذلك في أسرع وقت ممكن .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣